

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨١٣

الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(السنغال)	السيد سيك	الرئيس
السيد سافرونكوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد أويارثون مارتشيسي	إسبانيا	
السيد لوكاس	أنغولا	
السيد روسيلي	أوروغواي	
السيد يليتشنكو	أوكرانيا	
السيد ليو جايي	الصين	
السيدة غيغين محسن	فرنسا	
السيد سواريث مورينو	جمهورية فنزويلا البوليفارية	
السيد إبراهيم	ماليزيا	
السيد أبو العطا	مصر	
السيد رايكروف	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد فان بوهيمن	نيوزيلندا	
السيدة سيسن	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد أكاهوري	اليابان	

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي : «تعزيز الشراكة الاستراتيجية في
مجال مكافحة الفكر المتطرف»
رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/2016/965)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات
الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1638954 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي:

”تعزيز الشراكة الاستراتيجية في مجال مكافحة الفكر المتطرف“

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦
موجَّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال لدى
الأمم المتحدة (S/2016/965)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة الأشخاص التالية أسماؤهم: سعادة السيد حميد أولويرو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي؛ السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ والسيد سليمان بشير ديابي، أستاذ ورئيس دائرة اللغة الفرنسية والفلسفة الرومانسية في جامعة كولومبيا. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/965، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، موجَّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، تُحيل ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد أولويرو.

السيد أولويرو (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية الإعراب عن آيات شكرنا وتقديرنا لحكومة السنغال على

المبادرة بتنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت. إن موافقة المجلس على عقد جلسة اليوم بشأن التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، تُثبت بوضوح الأهمية التي يوليها بحق لهذا الحدث. وأود أن أؤكد أيضاً أهمية الأفكار المتميزة الواردة في الورقة المفاهيمية التي أعدها وفد السنغال (انظر S/2016/965)، والتي تتناول هذه المسألة الحيوية بمزيد من التفصيل.

واسمحوا لي أن أعتنم الفرصة لأهنئ السنغال على أدائها المتميز خلال فترة ولايتها بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، وخلال رئاستها للمجلس في هذا الشهر. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على الجهود الدؤوبة التي بذلها لتعزيز التعاون الذي بلغ الآن مستوى استراتيجياً بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ونحن نشاطره رؤيته تجاه التعاون الاستراتيجي بين المنظمين. وأود أيضاً أن أهنئ، بالنيابة عن المنظمة، السيد أنطونيو غوتيريس، على انتخابه ليصبح الأمين العام المقبل.

إن أهداف ومقاصد منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة مماثلة بصورة عامة. فكلتا المنظمين مكرستان لقضية السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، وهما تتقاسمان تحديات مشتركة في جميع مجالات المسعى الإنساني. وترمي رؤية منظمة التعاون الإسلامي، التي تضع الشعب في المقام الأول، إلى تطوير رأس المال البشري وتحقيق النمو الشامل. وهي تتوخى من خلال دورها أن تكون شريكة فعالة للسلام والتنمية في العالم.

ولما كانت منظمة التعاون الإسلامي مكلفة بمهمة الدفاع عن المصالح الجماعية والقضايا العادلة للدول الأعضاء، استناداً إلى ميثاقها، فقد نشأت على المبادئ النبيلة للسلام والوئام والتسامح والإخاء والمساواة بين جميع البشر. وتكرر دياحة ميثاقها التأكيد على التزام دولها الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة.

يهددان على نحو متزايد كل مجتمع من المجتمعات، فضلا عن السلم والأمن الدوليين. وما فتئت منظمة التعاون الاسلامي تنصدر على الدوام مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وهدف التعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين الرئيسيين في مجال مكافحة الإرهاب هو من بين الأهداف الرئيسية لميثاقمنظمة التعاون الإسلامي. وبعد أن اعتمدت منظمة التعاون الاسلامي مدونة قواعد السلوك العائدة لها، فضلا عن الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي، وذلك في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩ على التوالي، فهي كانت من بين الأوائل لتحديد موقف واضح ومبدئي ضد الإرهاب.

وبما أن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي يلتزم التزاما تاما بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، فقد رحّب بخطة العمل لمنع التطرف العنيف التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بعد نشرها مباشرة. وبالمثل، أعربت الدول الأعضاء فيمنظمة التعاون الإسلامي عن دعمها لخطة العمل خلال مؤتمر القمة الذي عقدته المنظمة في اسطنبول خلال نيسان/أبريل.

وتعتبر منظمة التعاون الإسلامي استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مبدأ توجيهيا قابلا للتطبيق من جانب الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب، وتعتبر خطة العمل إسهاما مفيدا في تنفيذ الركيزتين الأولى والرابعة من الاستراتيجية تنفيذيا فعالا. أمّا بخصوص التدابير الرامية إلى القضاء على انتشار الإرهاب، فقد أعدت منظمة التعاون الإسلامي، بالاشتراك مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، حلقة عمل في عام ٢٠١٣، من أجل تعزيز تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ونحن نجري في الوقت الراهن محادثات مع المديرية التنفيذية من أجل تنظيم حلقة عمل ثانية ذات نطاق أوسع، بما في ذلك تنفيذ كلا القرارين ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). كما نجري محادثات مع المديرية التنفيذية لدرى

لذلك، فقد آلت المنظمة على نفسها منذ إنشائها تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تنفيذ مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وهي ما فتئت تسعى باستمرار إلى الاسهام في صون السلم والأمن الدوليين. لهذا السبب، تواصل منظمة التعاون الاسلامي باستمرار معالجة العديد من المسائل الأساسية التي تنصدر أيضا جدول أعمال مجلس الأمن، مثل منطقة الشرق الأوسط، وسورية، والصومال، ومالي، وليبيا، وأفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وقامت منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة على الصعيد الثنائي بالتنسيق وتبادل الآراء بنجاح، وذلك في جنيف وجدة، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تعزيز مستويات التعاون بيننا وتبادل أفضل الممارسات. ولقد عمد الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الأخير خلال أيلول/سبتمبر، قبل الاجتماع التنسيقي السنوي الذي عقده وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة، إلى تسليط الضوء على الشراكة الناجحة التي أنشأتها المنظمتان في جميع المجالات ذات العناية والاهتمام المشتركين. ومن جانبنا، نولي أهمية كبيرة لهذه العلاقة، ونحن عازمون حتى على زيادة تعزيزها بهدف توطيد السلام، والعدالة، وحقوق الإنسان، والتنمية.

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الدولية، تبذل منظمة التعاون الاسلامي جهودا هائلة من أجل بناء وتعزيز شبكة من علاقات التعاون الوثيق ليس مع الأمم المتحدة فحسب، وإنما مع منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية أخرى، من أجل كفالة إيجاد منبر واسع النطاق وشامل لمصلحة السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على صعيد العالم.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي شريكة طبيعية للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وهما الأمران اللذان

علاوة على ذلك، وبتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت منظمة التعاون الإسلامي مركزا للحوار والسلام والتفاهم ضمن أمانتها العامة، وأطلقت رسميا موقعه الشبكي خلال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء خارجية المنظمة، التي انعقدت في طشقند في وقت لاحق من هذا الشهر. والمهمة الرئيسية للمركز هي مكافحة التحريض على جميع أشكال الإرهاب والعنف والتطرف، ولا سيما التحريض من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ووسائط الإعلام، والفضاء الحاسوبي. وبناء على ذلك، يهدف المركز الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى فضح الخطاب المتطرف عن طريق الرسائل المضادة التي تنشر في وسائط الاعلام الاجتماعية، فضلا عن نشر مواضيع أيديولوجية تستهدف الشباب المسلم، وإنتاج أشرطة الفيديو والرسوم المتحركة للكشف عن حقيقة الجماعات الإرهابية التي تزعم أنها إسلامية.

ويستند برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، المعنون منظمة التعاون الإسلامي عام ٢٠٢٥، إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، في حين أن الاتجاهات المنبثقة من منتدى منظمة التعاون الإسلامي توفر الإطار المفاهيمي لنموذج التنمية الذي تعتمده. وهو يركز على ١٧ مجالاً من المجالات ذات الأولوية، التي تشمل السلام والأمن؛ وتخفيف وطأة الفقر؛ والتجارة، والاستثمار، والتمويل؛ والعمالة، والبنى التحتية، والتصنيع؛ والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار؛ وتغيير المناخ والاستدامة؛ والاعتدال، والثقافة، والانسجام بين الأديان؛ والنهوض بالمرأة وتمكينها؛ وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والمساءلة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهياكل الرقمية، من بين أمور أخرى.

وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي يولي أيضا أولوية للبرامج الإنمائية، بما في ذلك تنمية رأس المال المادي والبشري والقضاء على الفقر وتوفير شبكات للأمان الاجتماعي وتمكين

كيف يمكننا الاستفادة من خبرتها القانونية بينما تقوم منظمة التعاون الإسلامي بتنقيح اتفاقية المنظمة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وبالمثل، نحن نناقش مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب كيفية التعاون من أجل تعزيز تنفيذ خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وبهذا المعنى، يتمثل أحد المشاريع المموسة قيد النظر في إجراء حدث رفيع المستوى بشأن منع تطرف الشباب في منطقة الشرق الأوسط.

وتعتقد منظمة التعاون الإسلامي أن الخطوة الأولى صوب مكافحة الأصولية ومنع التطرف العنيف ينبغي أن تتمثل في حرمان الجماعات الإرهابية من الشرعية في أعين الناس الذين تستغلهم، وذلك من خلال نبذ الحجج ذاتها التي تستخدمها لتبرير أعمالها الإجرامية. وتعمل منظمة التعاون الإسلامي من جانبها، استنادا لالتزامها بمكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف، على نزع الشرعية عن الأيديولوجيات الإرهابية من خلال نشر خطابات مضادة لهذه الأيديولوجيات المتطرفة والدعاية المضللة، ومن خلال رفع مستوى مصداقية الأصوات الدينية والأصيلة التي تدعم التسامح وتبذ العنف.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، وبالشراكة مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، أعدت منظمة التعاون الإسلامي حلقة عمل في مقر الإيسيسكو بالرباط كجزء من جهودها الرامية إلى مكافحة التطرف وتعزيز الخطاب الإسلامي المعتدل. وناقشت حلقة العمل دور التعليم الديني في تعزيز السلام ومكافحة العنف. وعلى نحو أكثر تحديدا، ناقشت السبل التي يمكن للمدارس والمؤسسات الدينية من خلالها أن تساهم في تجربة التعليم على نطاق أوسع لتعزيز التفسير الصحيح للإسلام، ومنع سقوط الأطفال والشباب في فخ المتطرفين.

والأمن والوساطة وإدارة التوعية والحوار. وقد دشنت للتو مركزها للإرسال الخاص بمكافحة خطاب المتطرفين الذين يسعون إلى زعزعة السلم والأمن العالميين.

وفي ذلك الصدد، تسهم منظمة التعاون الإسلامي بصورة قيّمة في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات والوساطة وتقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات والموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة المتاحة لها. وعليه، فقد استضافت المنظمة في مقرها في جدة عددا من أفرقة الاتصال الدولية من قبيل تلك المعنية بأفغانستان والصومال فضلا عن اجتماعات وساطة لمنظمات إقليمية وحلقات عمل معنية بمكافحة الإرهاب. ويتيح الاجتماع التشاوري نصف السنوي بين الأمم المتحدة والمنظمة فرصة ممتازة للمنظمتين لتحديد جميع مجالات التعاون، إلى جانب إعداد مصفوفة واضحة وإطار زمني محدد للتنفيذ.

وتنتطلع إلى مزيد من المشاركة مع الأمم المتحدة بغية تعزيز قدرة منظمة التعاون الإسلامي على أساس احتياجاتها وأولوياتها الاستراتيجية التي تمكنها من العمل بوصفها شريكا فعالا للأمم المتحدة في التصدي للتحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه العالم الإسلامي. والشراكات القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن والتنمية تضرب مثلا جيدا يحتذى في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أحدد التزام منظمة التعاون الإسلامي بأن تظل شريكا قويا ونشطا للأمم المتحدة في معالجة المسائل والشواغل ذات المصلحة والاهتمام المشتركين، فضلا عن التحديات الحالية والمستقبلية وفي حماية وتعزيز السلم والأمن والتنمية على الصعيد العالمي. وقد حققنا الكثير معا ولكنني أعتقد أنه ما زال يتعين القيام بالمزيد. والتعاون والتآزر والتنسيق

الشباب. ولذلك، لدينا اعتقاد قوي بأن برنامج عمل المنظمة - ٢٠٢٥ سيفيد الدول الأعضاء في منظماتنا بوصفه أساسا متينا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، فإن المنظمة، بوصفها إحدى المنظمات الحكومية الدولية الرائدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، قد أقامت شراكات قوية مع المؤسسات المعنية في الأمم المتحدة لتنفيذ مختلف برامجها الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى تعزيز بناء السلام ومنع نشوب النزاعات بين دولها الأعضاء وعددها ٥٧ دولة.

وإذ يواجه السلم والتنمية الدوليان الآن العديد من الصعوبات والتحديات، لا بد من التصدي لها بصورة جماعية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي عالم سريع التغيير، فإن من شأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن يساعد في تعزيز تعددية الأطراف فضلا عن تعضيد آلية الأمن الجماعي الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل منظمة التعاون الإسلامي الاضطلاع بدور هام في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتشجيع التعمير بعد انتهاء الصراع ونزع فتيل الأزمات الإنسانية في دولها الأعضاء. كما أنها تنشط في مجال مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، وكذلك في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها إسهامات هامة في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، أعربت منظمة التعاون الإسلامي في العديد من المناسبات عن استعدادها لإقامة شراكة فعالة مع الأمم المتحدة بهدف تحسين مستوى التعاون في جميع المجالات ولإعداد استجابات للمنازعات والأزمات الناشئة في وقت مبكر. وبالتالي، تبذل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تعاون جهودا متواصلة من أجل تعزيز الدور الذي تضطلع به في مجال صون السلم والأمن ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. وفي ذلك السياق، أنشأت المنظمة وحدة السلم

الإقليمية وعملت معها لتعزيز تعميق الحوار السياسي. ولا شك في أن تعاوننا لا يخلو من تحديات؛ فالموارد والقدرات والولايات تتباين وعضويتنا مختلفة بالرغم من تداخلها. والنهج الأفضل للتصدي لتلك التحديات هو تعميق الحوار الاستراتيجي لصياغة نهج مشتركة حيال الأزمات الناشئة.

ومن هذا المنطلق، فإن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي يُعزز من خلال الاتصال المباشر بين أمانتي المنظمين وكذلك الوكالات والأجهزة المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون. ويلتقي الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لهذه المنظمة خلال دورات الجمعية العامة وفي مناسبات أخرى عديدة. وتدعم الأمم المتحدة دعوة منظمة التعاون إلى تعزيز دورها في منع نشوب النزاعات وبناء الثقة وحفظ السلام وتسوية النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع في الدول الأعضاء، وكذلك في حالات النزاع التي تشمل مجتمعات مسلمة.

وقد اتخذت الأمم المتحدة عددا من الخطوات لإضفاء الطابع المؤسسي على علاقتها مع منظمة التعاون الإسلامي بالمساعدة في تعزيز قدراتها من خلال الوساطة والمساعدة الانتخابية وبإجراء محادثات على مستوى المكاتب مع منظمة التعاون بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك مثل السلام والأمن والتعاون الاقتصادي والمسائل الإنسانية. وتعد أمانتا الأمم المتحدة ومنظمة التعاون اجتماعات عامة للتعاون كل عامين، على النحو الصادر به تكليف من الجمعية العامة. وهذه الاجتماعات يحضرها عدد كبير من الوكالات من المنظمات وتحدد الأهداف والمقاييس لتنفيذ المشاريع والأنشطة المشتركة. وعُقد الاجتماع العام الثالث عشر المتعلق بالتعاون في أيار/مايو في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

وتتشاطر الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي أهدافا مشتركة من أجل تعزيز وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط

بشكل وثيق ومتسق هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله للمنظمين جعل عالمنا بيئة أكثر أمنا وازدهاراً لجميع شعوبنا. الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أوبلويرو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): أشكر السنغال على تنظيم هذه الجلسة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

إن عقد هذه الجلسة يدل بوضوح على أن المنظمين على استعداد أكثر من أي وقت مضى للعمل معا للتصدي للتحديات العالمية والإقليمية. وحجم وتعقيد تلك التحديات كبيران بدرجة لا يستطيع معها أي بلد أو منظمة وحدهما التصدي لها. ولكي يتحقق النجاح في منع نشوب النزاعات وتسويتها، نحن بحاجة إلى توحيد القوى مع منظمة التعاون الإسلامي لوضع استراتيجيات مشتركة والاستفادة من مزاياها النسبية.

وفي ذلك الصدد، يحيط الأمين العام علما ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي - ٢٠٢٥ الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في اسطنبول في نيسان/أبريل وبرنامج العمل العشري الذي حدد حالات النزاع بوصفها أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين. ويرحب الأمين العام بالبيان الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر ودعوه لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

ما فتئت الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع منظمة التعاون الإسلامي منذ أكثر من ٢٠ عاما لتعزيز ثقافة السلام والتسامح والتفاهم. وفي السنوات الماضية، كثفت الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال إدارة الشؤون السياسية، تعاونها مع المنظمة

في دارفور وتنفيذ الوثيقة. ونحن بحاجة إلى مواصلة هذا المستوى من الانخراط لتحقيق عملية السلام الشامل للجميع التي تعالج الأسباب الجذرية للتزاع وتضمن التوصل إلى حلول دائمة.

وفي الصومال، تواصل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي شراكة بالغة الأهمية في بناء الدولة وفي تعزيز السلام والأمن الشاملين. ويتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي حاليا في تنسيق دعمه لإحراز تقدم شامل نحو تحقيق الأهداف المشتركة التي تشمل تقديم الدعم المنسق لقطاع الأمن ومنع التطرف المصحوب بالعنف وإنتعاش المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات الأساسية على الصعيد المحلي.

وفي مالي، كانت منظمة التعاون الإسلامي عضوا في فريق الوساطة الدولي أثناء الحوار بين المايين خلال العامين الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهي لا تزال عضوا ملتزما في لجنة رصد الاتفاق حتى اليوم. وخلال العملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية عام ٢٠١٥ اضطلعت منظمة التعاون الإسلامي بدور أساسي في نزع فتيل التوترات فيما بين الأحزاب السياسية المتنافسة في البلد. وبالاتفاق مع تشاد، كللت جهود منظمة التعاون الإسلامي بالنجاح في دعوتها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى إلى وقف الأعمال العدائية في جمهورية أفريقيا الوسطى والسماح بإجراء الانتخابات في المناطق التي كانت خاضعة لنفوذ الجبهة.

وتقدر الأمم المتحدة الدعم الذي تقدمه منظمة التعاون الإسلامي لعملية الحوار السياسي في ليبيا. وسنرحب باضطلاع منظمة التعاون الإسلامي بدور أكبر في دعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في البلد وفي تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على استخدام نفوذها مع الأطراف الليبية بغية تقديم التنازلات اللازمة للتنفيذ التام للاتفاق السياسي الليبي.

والقضية الفلسطينية. وقد اعتمد مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة التعاون بشأن فلسطين والقدس الشريف المعقود في جاكارتا قرارا معنوناً "متحدون من أجل حل عادل" والذي أكد من جديد على مواقف الدول الأعضاء وكذلك إعلان جاكارتا المتعلق باتخاذ خطوات ملموسة لدعم فلسطين وحماية الأماكن المقدسة في القدس الشرقية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي آخر مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.7792)، جددت منظمة التعاون الإسلامي التأكيد على ضرورة الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين وعلى أن يعمل المجلس بشأن التوصل إلى تسوية.

وفيما يتعلق باليمن، شارك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية ومنظمة التعاون الإسلامي في رئاسة اجتماع رفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في اليمن. وأسفر الاجتماع عن جمع أكثر من ١٠٠ مليون دولار في شكل تمويل إضافي لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٦.

وتقدر الأمم المتحدة الدعم الذي تقدمه منظمة التعاون الإسلامي لعملية السلام في أفغانستان، التي يكتسي تحقيقها أهمية بالغة للنمو والاستقرار الطويل الأمد في البلد. وبالرغم من بعض حالات التأخير، يشكل المؤتمر الدولي لعلماء منظمة التعاون الإسلامي المزمع عقده بشأن أفغانستان خطوة إيجابية نحو الحوار البناء الرامي إلى توطيد دعائم السلام والمصالحة الوطنية في أفغانستان.

وفي السودان، لا تزال الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي جزءا لا غنى عنه في جهود المجتمع الدولي الجماعية لتحقيق السلام والأمن والتنمية في البلد. وفي دارفور، ظل الدعم المقدم من منظمة التعاون الإسلامي أساس الشراكة، في ظل قيادة قطر، من أجل التوقيع على وثيقة الدوحة للسلام

المجلس في جلسة مخصصة لموضوع. يمثل تلك الأهمية. ومن أجل ذلك الشرف، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعرابكم مرة أخرى عن ثقتكم بي.

وأود أيضا أن أوضح أن إسهامي في هذه الجلسة ينطلق من منظور أكاديمي. إنني فيلسوف ظلت لمدة طويلة منحرفا في دراسة تقاليد الإسلام الفكرية والروحية، ضمن أمور أخرى. والفلسفة الإسلامية أحد مجالات تخصصي. وأقول هذا على سبيل الاعتذار مسبقا، إذ ربما لا أتكلم لغة المؤسسات الدولية، ولكنني أأمل أن يسامحني أعضاء المجلس على ذلك.

وأود أن أسلط الضوء على عبارة "تقاليد الإسلام الفكرية والروحية" التي استخدمتها من قبل. وأعتقد أنه يلزم التأكيد على تلك اللغة، لأنه في خضم ضجيج وغضب أعمال العنف التي ترتكب اليوم باسم الدين، قد نغفل عن حقيقة أن لهذه الأديان تقاليد طويلة وراسخة تعبر في نهاية المطاف عن تطلع البشرية إلى تحقيق كامل إمكاناتها. وأعتقد أن تلك نقطة يلزم أن نصر عليها.

وبصفتي فيلسوفا وأكاديميا، أود بالتالي أن أتبادل معكم بعض أفكارني بالذات، التي تركز على المسألة الثالثة في الورقة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2016/965، المرفق)، بشأن تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. والسبب الآخر لهذا الاختيار، عدا إهتمامي به بصفتي فيلسوفا، يتمثل في أن ذلك التعزيز للحوار بين الأديان والثقافات يظل كما كان دائما تجاها رئيسيا لسياسات بلدي، السنغال.

وأعتقد أن السؤال الذي تطرحه هذه المسألة سؤال مزدوج. وجانبه الأول يتعلق بما يلزم تعزيزه داخل الحوار بين الأديان والثقافات. والجانب الثاني، هو كيف يمكن القيام بذلك؟

واضطلعت منظمة التعاون الإسلامي بدور رئيسي في جهود التعافي في سيراليون بعد انتهاء الحرب الأهلية هناك، وقبل فترة قصيرة في أعقاب تفشي فيروس إيبولا. والجدير بالذكر أن الاجتماع الأخير لفريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بسيراليون، الذي عقد في نيويورك على المستوى الوزاري في ١٩ أيلول/سبتمبر، ركز، في جملة أمور، على إحراز التقدم في التعافي من فيروس إيبولا. وأود أيضا أن أنوه بأهمية استمرار نشاط صندوق منظمة التعاون الإسلامي الاستئماني لسيراليون، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ للمساعدة في عملية المصالحة وإعادة التأهيل. وتشعر الأمم المتحدة بالامتنان للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مواصلة تعاونها الاقتصادي مع سيراليون، ولا سيما في مجالات الزراعة والموارد الطبيعية والطاقة.

وتواصل الأمم المتحدة التعاون وتعزيز مشاركتها في مجال المساعدة الانتخابية مع منظمة التعاون الإسلامي. ويشمل ذلك تدريب موظفي الانتخابات والمراقبين وتقديم الدعم من أجل إنشاء قاعدة البيانات والذاكرة المؤسسية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شعبة المساعدة الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدم المساعدة الانتخابية التقنية إلى عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

فلنغتنم هذه الجلسة القيمة لمجلس الأمن لإعادة تأكيد وتعميق التزامنا المشترك بتعزيز السلام واحترام حقوق الإنسان وإتاحة فرصة أفضل لجميع شعوب تلك المناطق والعالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جينكوا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد دياغني.

السيد دياغني (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن مدى شعوري بالشرف الكبير إذ أتمكن من مخاطبة

وتتشاطر منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة الإيمان بالمهمة المستمرة المتمثلة في الدعوة إلى وحدة المجتمع البشري مع احترام التنوع الذي يشكل أحد سماته التأسيسية. وثمة إشارة إلى التعددية في الكتاب المقدس لدى المسلمين حيث يقول إنه لو شاء الله لجعل البشر أمة واحدة متجانسة، ولكنه خلقهم مختلفين ليختبرهم ويجعلهم يتنافسون في فعل الخيرات لأنه، في نهاية المطاف، ووفقاً للنص القرآني، لا يعلم سوى الله وحده الحكمة من وراء هذا التنوع البشري.

ويبدو لي أن هذا يدل بوضوح على أن التعددية والاختلاف أمر طبيعي وأن التباين هو من طبيعة الأمور وأن من الصحيح والملائم أن تكون كذلك. وبالإضافة إلى الإشارة الواردة في النصوص القرآنية، فإن ثمة تراثاً فكرياً وروحياً ثرياً يؤيد ما قلته للتو، أي يشجع التعددية. ومن الضرورات الملحة في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي أن يكون تعزيز التعددية في صميم الحوار والتبادلات بينهما.

وأعتقد أيضاً أن الحوار بين الأديان والثقافات الذي يجري تنظيمه بالتعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة يجب أن يركز - وهنا أنتقل إلى القيمة الثانية التي ذكرتها - على تعزيز ما أسميه الوعي الإيكولوجي. وهذه ضرورة ملحة وعاجلة في عصرنا الذي أصبح فيه مفهوم تغير المناخ واضحاً بشكل ملموس رغم كل عبارات الإنكار التي يمكننا، للأسف، سماعها هنا وهناك.

وسبب إشارتي إلى قيمة الوعي الإيكولوجي هو أن الأديان لها دور طبيعي في هذه المهمة. وينبغي أن يُظهر التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة أن الأمر كذلك في الإسلام. وسبب إثارتي لهذا الأمر في محادثات مكرسة في المقام الأول لمكافحة التطرف والعنف هو ضرورة أن نوجه الانتباه إلى العنف الذي لا يُسمى له والذي يُرتكب ضد أمننا البشري المشترك، ألا وهو العنف الإيكولوجي. وهذا أمر تبرزه أهمية

وفيما يتعلق بالجانب الأول، فإن الحوار ليس ممارسة نظرية للأديان المقارنة، أيًا كان الاهتمام الفلسفي. يمثل ذلك الحوار. وسيكون متفقاً على أن مثل ذلك الحوار يجب أن يركز على التأكيد العالمي للقيم التي تمكن من التعايش على كوكبنا المشترك، الموحد الآن أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. ومن المؤكد أن احترام حقوق الإنسان العالمية - وحقوق الإنسان هذه عالمية لأنها يمكن أن تترجم إلى جميع اللغات، وفي جميع الثقافات وجميع التقاليد الروحية والفلسفية - إحدى تلك القيم التي ينبغي تعزيزها في إطار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

بيد أنني أود أن أشدد بشكل خاص على قيمتين أرى أنهما يتعين أن تكونا بمثابة حجر الزاوية لهذه الإرادة في العيش معاً.

القيمة الأولى هي التعددية. وأنا أشدد على هذا المفهوم لأنه يبدو لي أن التعددية تشكل الرد الصحيح على عنف المتطرفين وعلى كل أشكال العنف القائم على القبلية وعلى جميع الهويات القاتلة التي نراها، للأسف، تشيع وتنتشر في كل مكان من عالمنا. والقيمة الثانية الكبيرة التي ينبغي أن يركز هذا التعاون إليها هي ما سأسميه الوعي الإيكولوجي.

ويبدو لي أن التعاون المثمر بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة يجب أن يسعى إلى تعزيز التعددية. وهذا يتطلب قيام جميع التقاليد الروحية، بما فيها الإسلام، باستكمال قدرتها على أن تكون منفتحة على الاختلافات وعلى معارضة التزعة الإقصائية. فليكن هناك العديد من الطوائف، وليكن هناك العديد من التفسيرات. إن هذه ليست مشكلة. فالمشكلة تنشأ عندما يصف أحد التفسيرات نفسه بأنه التفسير الوحيد وعندما تصف طائفة نفسها بأنها هي السبيل الوحيد. ومن هنا تنبع أهمية تعزيز التعددية.

في سبيل تطوير التحقيق بخصوص التعددية والتثقيف بشأن الوعي البيئي، وهما القيمتان اللتان ركزت عليهما في بياني. مرة أخرى، أشكركم، سيدي الرئيس، على ثقتكم كما أشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سليمان بشير دياني على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أبدأ بالتأكيد على أمر واضح: إن منظمة التعاون الإسلامي جهة فاعلة أساسية من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وهي جهة فاعلة أساسية في علاقات مجلس الأمن مع المنظمات الأخرى. وأشدد أيضا على أن دور منظمة التعاون الإسلامي ينبع من حقيقة أن المجتمعات التي يشكل المسلمون غالبية سكانها هي التي تدفع ثمنا باهظا جدا للإرهاب، والذي أؤكد أنه لا توجد له أي جذور أو مبررات ذات طابع ديني. وأنا أقول ذلك مرارا وتكرارا. ومن ثم، فإن منظمة التعاون الإسلامي يمكن أن تؤدي - وهي تقوم بذلك - دورا أساسيا في جميع المجتمعات الإسلامية المعرضة للخطر.

لقد أهتمكنا في التفكير في إطار التحضير لمناقشة اليوم وحددنا أربعة مجالات هامة، أعتقد أنه يمكن فيها تحسين الروابط بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة بصفة عامة.

المجال الأول هو مجال العمل الوقائي. وبعد ذلك، وفي تحليل بسيط ومباشر جدا، سأتناول مسألة الكيفية التي يمكننا بها التعاون بشكل أفضل في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وإذا أذن لي أعضاء المجلس، فإنني سأقدم موجزا قصيرا لبياني الخطي بشأن ما نعتقد أنه يمكن القيام به في مجال الدبلوماسية الوقائية.

أن المفهوم المحوري في الإسلام القائل بأن الإنسان ينوب عن الله على الأرض. وباختصار، أن الإنسان هو الخليفة. والآن، فإن هذه النيابة أو هذه الخلافة تجعل الإنسان مسؤولا عن الاهتمام بسلامة الخليقة وتجددها المستمر.

وأسارع بالاستشهاد بالإرث الفلسفي للإسلام بشأن تلك النقطة، حيث أشير إلى عنصر واحد من عناصر هذا الإرث الفلسفي الفكري للإسلام. فقد كتب مؤلف أندلسي عاش في القرن الثاني عشر، هو أبو بكر بن طفيل، رواية فلسفية بعنوان "حي بن يقظان". وهذا اسم علم. ويتمثل أحد الدروس العديدة التي يمكن استخلاصها من هذه الرواية في أن يصل الإنسان، رجلا كان أم امرأة، إلى الإدراك الكامل لماهيته وصورته ولواجهته تجاه الخالق، أي بمعنى التوصل إلى فهم مسؤوليته عن حماية البيئة وجميع الكائنات التي نشترك معها في أرضنا.

وهذا هو السبب في أنني تطرقت إلى القيمة الثانية باعتبارها تتساوى في الأهمية على الأقل مع التعددية في بناء تعاون، من شأنه أن يعزز حقا الأمن البشري.

في الختام، ألفت الانتباه إلى كلمة واحدة - "كيف"، والتي تمثل أحد الأسئلة التي طرحتها. والإجابة على "كيف" تتمثل في كلمة واحدة - التثقيف. وفي ما يتعلق بالأمن البشري، فإن ثمة تدابير فورية يجب اتخاذها للرد على العنف. وقد شدد الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي على هذه النقطة. ولكن الإجابة الصحيحة الدائمة هي التثقيف. وتذكرنا ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو بأنه لما كانت أعمال العنف تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى الحواجز ضد التطرف. ولذلك، من المهم للغاية أن يستند التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة إلى أساس راسخ من التثقيف. ويجب أن تبذل المنظمتان جهودا مشتركة

يخص اتخاذ إجراءات في الأجل القصير، نعتقد أنه يجب علينا أن نواصل بذل جهد من أجل تقديم خطاب يدحض خطاب الإرهابيين، كما أشار إلى ذلك السيد دياغني في إحاطته الإعلامية. وفي هذا الصدد، بوصف إسبانيا أحد المشاركين في تحالف الأمم المتحدة للحضارات، فقد اقترحت فكرة لجنة فوق وطنية من القطاعين العام والخاص بشأن التسامح يكون بوسعها الإسهام في نشر الرسائل الإيجابية وبلورة خطاب مناقض يفضح الخطاب المتطرف على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

وفي الأجل المتوسط، إقترحنا نشر خبراء في الأديان والثقافات كجزء من عمليات حفظ السلام. ويعد الفهم العميق للحساسيات الثقافية والدينية، أمرا أساسيا لزيادة فعالية عملياتنا لحفظ السلام. ونقوم أيضا بتعزيز إنشاء منابر للسلام للزعماء الدينيين في مناطق النزاع، مثل سورية والعراق وإسرائيل وفلسطين، من بين مناطق أخرى.

وفيما يتعلق بالجهود في الأجل الطويل، ماذا أعني بذلك المصطلح؟ الإجابة بسيطة. أعتقد أن الأجل الطويل ينطوي على مشاركة الشباب. ولا يقول سوى ٢٠ في المائة من الشباب بأن أسبابا دينية هي التي أدت إلى تطرفهم، وتجنيد الجماعات الإرهابية لهم. "الأجل الطويل" يعني التحدث إلى ما يناهز ١,٨ بليون شاب في جميع أنحاء العالم. ويعني اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة من أجل كفاءة التعليم المناسب، الذي يعد شرطا ضروريا ولكن غير حصري، لحمايتهم من جاذبية الايديولوجيات المتطرفة والعنيفة.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على العمل الذي اضطلعت به مصر في جامعة الأزهر، حيث أنشأت مركزا لتحليل جميع الفتاوى وتحديد الفتاوى التي من المرجح أن تجذب الشباب للالتحاق بالجماعات المتطرفة والمشاركة فيها.

والتدبير الأول الذي حددناه في مجال الدبلوماسية الوقائية يتمثل في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

في هذا الصدد، فإن دور منظمة التعاون الإسلامي أساسي. وبينما توجد مجموعة من التدابير التي يمكن اتخاذها، فسأسلط الضوء على واحدة منها فقط. وأعتقد أن منظمة التعاون الإسلامي يمكن أن تسهم في توسيع نطاق نشر الأفكار وروح خطة العمل في جميع أنحاء مجتمعات دولها الأعضاء. وفي مجال الدبلوماسية الوقائية، أود أن أشدد على دور المرأة. وبشكل عام، فإنها تضطلع بدور رئيسي في مجال منع التطرف المصحوب بالعنف. وكما نعلم جميعا، فإن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعملان بالفعل بشكل مشترك بشأن عدد من المبادرات المثيرة للاهتمام في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، عملت إسبانيا مع منظمة التعاون الإسلامي، وتوصلنا بوجه خاص في سياق حلقة دراسية عقدناها في أليكانتي، إلى مجموعة من الأفكار بشأن الوساطة تعد بصراحة مفيدة للغاية.

ثانيا، فيما يتعلق بالكيفية التي يمكننا بها العمل بصورة أفضل في المدى القصير، أود الإشارة إلى مقترح إسبانيا الداعي إلى إنشاء فرقة عمل من الزعماء الدينيين في حالات الأزمات، تكون تحت رعاية الأمين العام. وكما اقترحت إسبانيا، فإن فرقة العمل ستكون عبارة عن قوة رد سريع سيتم نشرها فوراً ردا على أي مسألة تنشأ تتعلق بمسائل ترتبط بالأديان أو التطرف المصحوب بالعنف. وفي الأجل القصير، أعتقد بأنه يجب أن نمنح صوتا أقوى لضحايا الإرهاب. وقامت إسبانيا بذلك هنا خلال اجتماع بصيغة آريا شارك فيه للمرة الأولى ضحايا الإرهاب في إسبانيا. وأعتقد أنه يمكن لضحايا الإرهاب، ويوسفني أن أقول ذلك لأنهم ضحايا، أن يكونوا حلفاء رئيسيين في مكافحة التطرف العنيف. وأخيرا، فيما

بالعنف وأسبابه الجذرية، استنادا إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وخطة عمل الأمين العام المتعلقة بمنع التطرف المصحوب بالعنف. وينبغي لهذه الاستراتيجية ألا تشمل مكافحة الإيديولوجيات المتطرفة المنشورة عبر وسائل الإعلام والإنترنت فحسب، وإنما أيضا صياغة خطاب ورسائل خاصة بهذا السياق، مناقضة لخطاب الإرهابيين ومقنعة، لتحديد تأثير الإرهابيين على الأشخاص المنتمين إلى الجمهور المستهدف، مع القضاء على مراكز التنسيق الإرهابية المتطرفة. وبينما نتناول الحاجة إلى تكثيف عملنا المشترك بشأن منع انتشار الإيديولوجيات الشريرة، ينبغي لنا أن نستكشف السبل لإشراك الشباب، الذين هم الأكثر عرضة للتأثر بخطاب التطرف المصحوب بالعنف.

ويمكن للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الاستفادة من وضع مشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز قدرتنا الجماعية على التصدي بفعالية لانتشار هذه الظواهر. وينبغي التركيز على العديد من المجالات ذات الأولوية.

أولا، ينبغي لنا التركيز على تعزيز الإرادة السياسية الدولية والخبرة التقنية للكشف عن دوافع التطرف المصحوب بالعنف، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والمؤسسات الفاسدة وسوء الحكم، على نحو ما تم تأكيده في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثانيا، بغية التقليل من جاذبية الجماعات الإرهابية والدعم المقدم لها، ينبغي أن تتضافر جهودنا لاتخاذ تدابير منع ووقاية لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة وتعزيز التنمية الاجتماعية والحوار واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ثالثا، يمكن للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي التشجيع على إجراء حوار عالمي من أجل الترويج لقيم التسامح والسلام، فضلا عن تحسين التفاهم بين المجتمعات والثقافات، بما في ذلك في إطار تحالف الحضارات.

لقد أوجزت بياني للغاية من أجل الاستفادة على أفضل وجه من الوقت. وبوسع من يرغبون في ذلك، قراءة نص البيان كاملا، على الموقع الشبكي للبعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إسهاماتهم في مناقشتنا. كما أشعر بالامتنان لكم سيدي الرئيس، على تركيز مداولاتنا على هذا الموضوع بالذات. إن منظمة التعاون الإسلامي تنشط في ميادين شتى، ونناقش اليوم التعاون بين منظماتنا في مكافحة الإيديولوجيات المتطرفة، التي أصبحت مسألة موضوعية للدول الأعضاء في كلتا المنظمتين.

لقد أضحي منع التطرف المصحوب بالعنف إحدى أكثر الأولويات إلحاحا بالنسبة للمجتمع الدولي. ويهدد هذا الشر وأفظع أشكاله المتمثل في الإرهاب، قيمنا ومبادئنا الأساسية، بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتكافؤ الفرص والحرية. إن للتهديد الآن طابعا عالميا، ويتطلب بالتالي التوحيد الكامل للجهود التي تبذلها جميع الأطراف الفاعلة الدولية والاستفادة من مزاياها النسبية. ولذلك، يكتسي التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال مكافحة الإرهاب والإيديولوجيات المتطرفة العنيفة التي تروج لها كيانات إرهابية مثل تنظيمي داعش والقاعدة وفروعهما، أهمية أكثر من أي وقت مضى.

لماذا يعد ذلك أمرا بالغ الأهمية. ذلك لأن الإرهاب لا يبدأ بالبنادق والقنابل، بل بالكلمات. وينبغي وقف أولئك الذين يريدون زرع الكراهية والتعصب في أذهان الناس، قبل أن يتمكنوا من زرع بذور الشر ويتحولون إلى أدوات قتل لا ترحم. وينبغي ألا تقتصر جهودنا على الحملة التي تقودها وسائل الإعلام. بل ما نحتاج إليه هو اتباع نهج شامل بشأن الإجراءات الطويلة الأجل للتصدي للتطرف المصحوب

تتكلم منظمة التعاون الإسلامي - بوصفها هيئة تمثيلية لـ ٥٧ دولة ذات أغلبية مسلمة - بسلطة فريدة بشأن القضايا التي تواجه العالم الإسلامي، ولذلك يسرني أن يستمع إلى صوت منظمة التعاون الإسلامي في القاعة اليوم. ومن بين القضايا التي تواجه أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، بل جميع أعضاء الأمم المتحدة، التهديد المتنامي للأيديولوجيات المتطرفة والفكر المتطرف العنيف. وللأسف، كما نعرف نحن في المجلس حق المعرفة، يؤثر هذا التهديد على الدول ذات الأغلبية المسلمة على نحو غير متناسب فعلا، بما في ذلك العراق وسورية وليبيا والعديد من الأماكن الأخرى. وبعبارة بسيطة وصارخة، فقدت أعداد من الرجال والنساء والأطفال المسلمين، أكثر بكثير من أتباع أي عقيدة أخرى أو دين آخر، أرواحها على أيدي جماعات مثل داعش وحرارة الشباب. وحقيقة أن تلك الجماعات الشريرة تدعي أنها تمثل الإسلام تجعل ذلك الواقع مقززا على نحو أكبر فحسب. إن موقف المملكة المتحدة واضح في أننا يجب أن نعالج التطرف العنيف بجميع أشكاله، سواء أكان ذلك الإسلام المتطرف أو النازية الجديدة. إن دول منظمة التعاون الإسلامي شركاء رئيسيون في ذلك الكفاح، وأريد أن أحدد اليوم ثلاث طرق يمكن بها لتعاوننا أن يساعد في التصدي لتلك الأيديولوجيات.

أولا، ليس من قبيل المصادفة أن ١٨ من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي هي كذلك أعضاء في التحالف العالمي لمكافحة داعش. ومن بينهم زملاؤنا من مصر. وأود أن أشيد بعمل هاتين المؤسستين المصريتين العظيمةتين، الأزهر ودار الإفتاء. هاتان المنارتان الفكرتان الإسلاميتان تساعدان في توفير خطاب للتسامح يكافح الكراهية التي يبشر بها أمثال داعش. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالمساعدة على نشر ذلك الخطاب وتوضيح حقيقة أكاذيب داعش. ولهذا السبب نستضيف خلية التحالف للاتصال الاستراتيجي في لندن. وهي

رابعا، ينبغي تقديم المساعدة الدولية ذات الصلة للدول الأعضاء من أجل اعتماد السياسات والنهج الأكثر فعالية لمنع ومكافحة انتشار الأيديولوجية المتطرفة العنيفة، في جملة أمور، من خلال القيام بحملات وطنية قوية لمكافحة الخطاب المتطرف.

وأخيرا، ينبغي إعطاء دور أكثر نشاطا لتمكين الأصوات الموثوقة على الصعيد المحلي والتي يمكن أن تساعد على منع وعكس اتجاه انتشار الأيديولوجية المتطرفة العنيفة بين السكان. وهنا، يمكن لخبرة منظمة التعاون الإسلامي في إشراك المجتمع المدني، ولا سيما ممثلي المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، فضلا عن النساء والشباب، القيام بدور حاسم. ويتعلق ذلك بصفة خاصة بزيادة الوعي العام من خلال كشف الحقيقة حول الجهاديين، من أجل نزع الشرعية عن أنشطتهم، وبالتالي تعزيز مقاومتهم. وينبغي لضحايا الإرهاب أيضا القيام بدور هام في هذا النوع من الحملات الوقائية الشاملة. وسيطلب تحقيق تلك الأهداف توحيد جميع الجهود الحالية وتعزيز أوجه التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن أوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بهذا المسعى المشترك، وهي على استعداد للإسهام بنصيبها، بما في ذلك من خلال مركز المراقب الذي نأمل أن تمنحنا إياه منظمة التعاون الإسلامي.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الوفد السنغالي على عقد هذه المناقشة الهامة. وأشار الآخريين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية. وأهنئ السيد يوسف بن أحمد العثيمين تهنئة حارة على انتخابه أمينا عاما لمنظمة التعاون الإسلامي. إن المملكة المتحدة تتطلع إلى العمل معه ومع منظمة التعاون الإسلامي.

ثالثا وأخيرا، إننا بحاجة إلى الاعتراف بأن مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة لا تتعلق دائما بالأمم المتحدة أو بمكافحة داعش. فهي أحيانا تتعلق بالعمل معا لتهيئة الفرص التي توفر بديلا للأيديولوجيات الكاذبة. فعلى سبيل المثال، يعمل البنك الإسلامي للتنمية على توفير احتياجات التنمية الاقتصادية للدول الـ ٥٧ الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتزامات سنوية يبلغ مجموعها أكثر من ١٠ بلايين دولار. ويمكن لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي استخدام تلك الأموال في تمويل المشاريع التي تساعد على تحسين حياة الناس الذين يعيشون في دول منظمة التعاون الإسلامي. وتفخر المملكة المتحدة بمساعدتها في ذلك الجهد. ويمكن أن يرى تآزرنا في مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار لصندوق أعمال المرأة العربية، الأمر الذي من شأنه إيجاد مزيد من فرص العمل للمرأة. كما يرى في الـ ٩ بلايين دولار التي تعهد بها البنك في مؤتمر لندن بشأن سورية.

وفي الختام، نتطلع إلى مواصلة تعزيز تعاوننا مع منظمة التعاون الإسلامي. من الواضح أن منظمة التعاون الإسلامي تضطلع بدور حيوي في مكافحة الأيديولوجيات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، سواء كان ذلك من خلال الأمم المتحدة، أو تحالف مكافحة داعش أو البنك الإسلامي للتنمية.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نبدأ بتوجيه الشكر إلى الوفد السنغالي على عقد هذه الجلسة. إننا ممتنون كذلك لمقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم الفكرية الثاقبة.

وبالنظر إلى الأهمية التي نعلقها على تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية من أجل زيادة فعالية معالجة النزاعات والأزمات الإنسانية الحالية، فإننا نرحب بهذا الجمع الذي جاء

تعتمد على خبرة أعضاء التحالف، بما في ذلك شركاؤنا من الإمارات العربية المتحدة، للمساعدة في مكافحة تشويه صورة الإسلام وقيمه من قبل داعش.

إن مكافحة الأيديولوجية التطوي جزئيا على تقديم خطاب منافس، غير أنها كذلك تطوي على حمل من ينضمون إلى داعش على مواجهة عواقب أعمالهم وعلى دعم الناجين من جرائمها بإعطائهم صوتا وإنهاء الإفلات من العقاب. ولهذا السبب أطلق وزير خارجية المملكة المتحدة، مع وزير خارجية العراق وبلجيكا في ١٣ أيلول/سبتمبر، وهو تاريخ افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة، حملة لتقديم داعش إلى العدالة. إن مسائلة تنظيم داعش أولوية عليا بالنسبة للمملكة المتحدة ونحن نسعى إلى أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات بغية الحفاظ على أدلة جرائم داعش كخطوة أولى نحو تحقيق تلك الغاية.

ونقطة الثانية هي أن لدول منظمة التعاون الإسلامي دورا قيما في بناء إجماع أقوى حول عمل الأمم المتحدة من أجل منع التطرف العنيف. معا يمكننا أن نجعل منظومة الأمم المتحدة أفضل في فهمها ومعالجتها للأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك من خلال معالجة خطاب التطرف العنيف. تعمل الأمم المتحدة على تكثيف جهودها في ذلك الصدد. فقد وجهت الجمعية العامة، في حزيران/يونيه الماضي، منظومة الأمم المتحدة إلى تنفيذ التوصيات ذات الصلة بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف وشجعت الدول على أن تفعل الشيء نفسه. إننا جميعا الآن بحاجة إلى أن نعمل من أجل تحويل هذه المفاهيم إلى عمل. ويعني ذلك تعبئة الموارد والخبرات الصحيحة لتمكين كيانات الأمم المتحدة من وضع نهج استراتيجي. كما أنه يعني أيضا أن تضع الدول الأعضاء خطط عمل وطنية لمنع التطرف العنيف ومساعدة الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

الاجتماعية أو الدينية، الأمر الذي أوجد فضاء ومنبرا للراديكالية والتطرف. ونثني، في ذلك الصدد، على عمل منظمة التعاون الإسلامي في نزع الشرعية عن الأيديولوجيات الإرهابية من خلال تطوير خطاب مضاد للأيديولوجيات المتطرفة ودعايتها عن طريق رفع الأصوات الدينية التي تدعم التسامح ونبد العنف.

تفصل جمهورية أنغولا، المكرسة دستوريا بوصفها دولة علمانية، بين الكنيسة والدولة مع اعترافها كذلك بالقيم الدينية المختلفة واحترامها لها، وحماية جميع العقائد وأماكن العبادة ما دامت تعمل وفقا لدستور وقوانين الجمهورية.

وفي الوقت الراهن، نشهد في بعض الأوساط التزعة إلى تسييس الدين واستخدامه لتبرير الحروب والقهر. وهكذا، فإننا نشجع بقوة منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الأخرى على زيادة تركيز الاهتمام على وضع استراتيجيات لفك هذا الربط الخطير بين الدين والسياسة، والاضطلاع بدور أكثر حسما في مواجهة الشرخ العميق الذي يشهده العالم الإسلامي الآن، لا سيما بين السنة والشيعة، وحماية الأقليات الدينية. وبالنظر إلى التكوين المتعدد الثقافات والأديان في العديد من البلدان الإسلامية، فمن الأهمية بمكان تعزيز الحوار بين الأديان والتسامح والتعددية، وتمكين جميع شرائح المجتمع من ممارسة عقيدتهم كما يريدون، وتجنب استخدام الأفكار الدينية كأداة للصراعات على السلطة.

وفي الختام، نود أن نثني على منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية على جهودهما الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتوسط في النزاعات الجارية في الشرق الأوسط. ونعتقد أنه يجب على منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، بفعل الاختلافات العرقية والدينية، فضلا عن الصراعات الإقليمية على السلطة، السعي إلى معالجة الأسباب الجذرية للسخط ومنع الجماعات المتشددة

في الوقت المناسب، الذي نأمل أن يسهم في تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

وكما أبرز الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي في بيانه، فإن غايات وأهداف منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة متماثلة عموما. فكلتا المنظمتين مكرستان لقضية السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، وتتقاسمان تحديات مشتركة في جميع مجالات المسعى الإنساني. وتكشف التفاعلات بين الأمم المتحدة وأجهزتها والوكالات المتخصصة مع منظمة التعاون الإسلامي، كما يصورها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية للأمم المتحدة، السيد ميروسلاف ينتشا، عن إمكانات كبيرة للتنمية. إننا نعتقد أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود في سبيل تعزيز هذه التفاعلات.

وللأسف، فقد شهدنا، في العقد الماضي، زيادة هائلة في الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، ارتكبتها أعداد متزايدة من الجماعات المتطرفة العنيفة التي تدعو إلى نوع من التطرف الراديكالي لا علاقة له - خلافا لدعايتها - بالإسلام، وهو دين يدعو إلى السلام والتفاهم بين البشر. وكجزء أساسي من الجهود المبذولة لعكس ذلك الاتجاه، من الضروري أولا وقبل كل شيء، إنهاء النزاعات في فلسطين وسورية وليبيا والعراق والصومال وأفغانستان واليمن وفي أماكن أخرى، وهي أمثلة على الكيفية التي يعزز بها التدخل الأجنبي والحكومات القمعية والشرائح السكانية المحرومة جماعات مثل داعش وتنظيم القاعدة وغيرهما، التي هي في طليعة التطرف الراديكالي على الصعيد الدولي.

ويجب أن تقوم العمليات السياسية على الشمول، بما في ذلك فيما يتعلق بالجماعات الإثنية والدينية، بغية مكافحة الإرهاب والأيديولوجية المتطرفة الراديكالية مكافحة فعالة وهزيمتهما. وقد كان أحد أهم مصادر السخط والافتتال الداخلي، في الصراعات المذكورة آنفا، حرمان بعض الفئات

ومكافحة الإرهاب مجال هام من المجالات التي تعاونت فيها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بصورة كبيرة. وتؤيد الصين الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تعاونهما مع منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة إيديولوجية الإرهاب. وبناء على ذلك، تود الصين الآن أن تدي بالتعليقات التالية.

أولا، يجب علينا أن نتمسك بمعايير موحدة وننشئ شبكة متطورة لمكافحة الإرهاب. وأعمال الإرهاب - بغض النظر عن زمان ومكان ارتكابها وأيا كان مرتكبوها ومهما اتخذته من أشكال ومظاهر - ينبغي محاربتها بحزم. وينبغي ألا يتم ربط مكافحة الإرهاب بأي جنسية أو دين محددين. ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الاضطلاع بدور ريادي أو تسيقي في التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب. ويتعين على الأطراف أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بطريقة شاملة، وتعزز تبادل المعلومات، ومراقبة الحدود، والتعاون على إنفاذ القانون، ومكافحة التدريب عبر الحدود من جانب التنظيمات الإرهابية، ووقف تدفق الإرهابيين عبر الحدود، وهي إجراءات ستساعد على ممارسة ضغط دولي قوي على الإرهابيين.

ثانيا، يجب أن نولي الأولوية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني وقطع قنوات نشر إيديولوجية الإرهاب. فقد أصبحت شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المتطورة منصات رئيسية يستخدمها الإرهابيون لنشر أيديولوجيتهم وأفكارهم المتطرفة العنيفة. وينبغي للمجتمع الدولي اعتماد تدابير صارمة لتعزيز رصد الإنترنت وقمع التنظيمات الإرهابية التي تستخدم الإنترنت لنشر أسطرة الفيديو العنيفة الاستفزازية بغية نشر الأيديولوجيات الإرهابية والأفكار المتطرفة، وتوظيف المتعاونين، وجمع الأموال، والتخطيط للأعمال الإرهابية أو تنفيذها.

والمتطرفة مثل داعش من نشر الكراهية والخوف والدمار. كما نشجع منظمة التعاون الإسلامي على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة في معالجة العوامل التي تؤدي إلى التطرف والتشدد وانتشار الإرهاب في العالم الإسلامي وخارجه.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب

الصين عن تقديرها لمبادرة الرئاسة السنغالية بعقد جلسة اليوم. لقد استمعت الصين باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، والأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لدى منظمة التعاون الإسلامي والأستاذ ممثل جامعة كولومبيا.

إن منظمة التعاون الإسلامي منظمة رئيسية للدول الإسلامية تروم تعزيز الوحدة والتعاون والتحسين الذاتي. وقد حققت لمن تمثلهم مزايا دينية وتاريخية وثقافية. واضطلعت بدور إيجابي في تعزيز تسوية النزاعات الإقليمية وتيسير إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ومنذ حصول منظمة التعاون الإسلامي على مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، عززت التعاون مع الأمم المتحدة في مجالات مثل منع نشوب النزاعات، والوساطة، والحوار بين الثقافات، والمساعدة الإنسانية. كما عملت بفعالية على تعزيز التسويات السياسية في الصومال وأفغانستان ومالي وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، مما أكسبها الاعتراف والتقدير على الصعيد الدولي.

وتؤيد الصين تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، وتوطيد آليات الأمن الجماعي في إطار جهد مشترك لصون السلم والأمن الدوليين. يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي، فهو تحد مشترك للبشرية جمعاء. وينشر الإرهابيون والقوى المتطرفة إيديولوجية إرهابية والتطرف العنيف. وفي بعض البلدان، اتخذ بعض الناس، لا سيما الشباب، بالتطرف العنيف والأنشطة الإرهابية، متسببين في أضرار جسيمة.

على عقد جلسة اليوم، والسيد حميد أوبلويرو، والسيد ميروسلاف ينتشا، والسيد سليمان بشير ديان، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

إن فتزويلا ترى أنه من الأهمية القصوى أن نعترف بالدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التسوية السلمية للتراعات، ومنع نشوب التفاعلات، ووضع استراتيجيات منسقة من أجل صون وبناء السلام. ونعتقد أن لمجلس الأمن، في هذه المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية، حلفاء مهمين في مواجهة جميع التحديات التي تواجه السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وقد حافظت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي على علاقات تعاون وثيق خلال السنوات الأربعين الماضية، لا سيما في مجالات السلام والأمن، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين، وتعزيز الحوار بين الحضارات.

ولا شك أن ذلك التعاون الاستراتيجي الذي أسهم في تعزيز مقاصد ومبادئ المواثيق التأسيسية لكلتا المؤسستين المتعددي الأطراف كان ذا فائدة متبادلة في ضوء رؤيتهما ومصالحهما وأهدافهما المشتركة. ونود أن نشير في ذلك الصدد، إلى أن منظمة التعاون الإسلامي حليف استراتيجي للأمم المتحدة، وخاصة في مكافحة الإرهاب وانتشار التطرف العنيف، بما في ذلك أيديولوجيات الإرهاب وخطابه لأن المنظمة ترى أن تلك الآفة تمثل أحد أكبر التهديدات للأمن الدولي في العالم اليوم.

وفي ذلك الصدد، فإننا ندين بشدة مرة أخرى جميع أعمال الإرهاب بجميع أشكالها ومظاهرها، أيا كانت دوافعها وأينما وقعت وأيا كان مرتكبوها. ونؤكد أيضا أنه يجب عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

ثالثا، إن الحوار بين الحضارات المختلفة لتحقيق التعايش السلمي والوئام ينبغي دعمه. فالحوار والتعاون أدوات فعالة لتعزيز التفاهم المتبادل فيما بين الحضارات والأديان والثقافات المختلفة ولتيسير الاندماج. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز بحزم الاحترام المتبادل، والانفتاح، والشمول، وروح الحوار الحضاري، وأن ييسر التعلم المتبادل بشأن تنوع الحضارات، من أجل تعزيز بيئة اجتماعية يمكن فيها لمختلف الجنسيات والثقافات والأديان أن تعامل كبعضها البعض على قدم المساواة وأن تتعايش في وئام وتعزز أوجه التبادل المدنية المتسمة بآراء مختلفة للسلام والشمول.

وتتمتع الصين بعلاقات تعاون وصداقة عميقة مع الدول الإسلامية. وتولي الصين أهمية كبيرة للدور الفريد الذي تضطلع بمنظمة التعاون الإسلامي، وتقدر ما تقدمه منظمة التعاون الإسلامي من إسهام كبير في تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية، وتؤيد منظمة التعاون الإسلامي في جهودها المتواصلة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين والسام والأمن الإقليميين، والمشاركة في مكافحة الإرهاب وتعزيز التنمية المشتركة.

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، أجرت الصين مبادلات ودية مع الدول الإسلامية، وحددت السبل الكفيلة بضمان تعايش مختلف الحضارات والأديان والنظم الاجتماعية. والصين على استعداد لتعزيز تكامل المصالح في إطار مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، وتعزيز الروابط، وتوسيع نطاق الحوار الحضاري بين الثقافة الصينية والثقافة الإسلامية، والتركيز على إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية يستند إلى التعاون المربح لجميع الأطراف، كل ذلك بغية بناء مصير مشترك وإيجاد مستقبل أفضل للبشرية.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فتزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وفدكم، سيدي الرئيس،

أكتوبر في طشقند، أوزبكستان. وشهدنا إطلاق مركز رسالي تابع للمنظمة، فضلا عن مركز الحوار والسلام والتفاهم. ونحن على يقين من أنهما سيسهمان في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك التطرف والتحريض، لا سيما عبر شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

وتكمل هذه المبادرات التي تسعى إلى تعزيز احترام التنوع الديني والاجتماعي والثقافي، وتعزيز ثقافة السلام والتسامح والاحترام بين مختلف الأمم والمجتمعات، الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتسهم في الاستفادة من الممارسات الجيدة والنجاحات التي تحققت في الماضي لوضع إطار دولي واسع لمكافحة الخطاب الإرهابي بطريقة فعالة، ووضع استراتيجية لمكافحة الدعاية المستخدمة لتحريض الآخرين وتجنيدهم وحفزهم على ارتكاب الأعمال إرهابية، بما في ذلك عن طريق تشويه الدين لتبرير العنف. وسيتم استعراض ذلك الاقتراح من قبل المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

وختاماً، ترى فتزويلا أنه ينبغي أن نواصل تعزيز التعاون والتحالفات الاستراتيجية بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، ولا سيما من خلال الهيئات من قبيل فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وفي رأينا أن ذلك أكثر السبل فعالية لمواجهة التحديات المشتركة والتصدي على نحو مشترك وتضامني لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف ومشكلة المهاجرين والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتوصل إلى تسويات سلمية للتراعات، خاصة في المناطق التي تتمتع فيها منظمة التعاون الإسلامي بميزة تنافسية بحكم علاقتها مع العالم الإسلامي.

السيد أبو العطا (مصر): أود أن أتوجه بالشكر إلى وفد السنغال على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة حول موضوع تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة

وترى فتزويلا أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بطريقة فعالة تقتضي إبداء العزم المشترك وتنسيق جهود المجتمع الدولي، فضلا عن التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي تحظر، في جملة أمور، تمويل الجماعات الإرهابية وتدريبها وإيواء عناصرها أو نقل الأسلحة إليها. وينبغي أن تتم مكافحة الإرهاب في إطار التعاون الدولي بموجب أحكام الصكوك الدولية والإقليمية النافذة والقائمة، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، في احترام تام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

ونرى في ذلك الصدد، أن النهج الوقائي هو الطريقة الأنسب دائما لمكافحة آفة الإرهاب والتطرف العنيف بصورة شاملة. ويجب علينا تجميع استراتيجيات الجماعات المتطرفة وأيديولوجياتها العازمة على تعزيز العنف والتعصب. ونشدد مرة أخرى على أهمية اعتماد وتنفيذ المبادرات المنسقة - التي تتكيف مع الواقع الوطني في كل حالة - بغية معالجة الأسباب الجذرية التي تؤجج هذه الظاهرة البغيضة، ولوضع استراتيجيات فعالة ومبتكرة لمكافحة الخطاب الإرهابي المتطرف وتشجيع التفكير النقدي في إطار المجتمع، سعياً إلى منع التطرف وتجنيد الأشخاص وتعبئة الموارد، بما في ذلك الاستخدام غير الملائم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وقد أثبتت منظمة التعاون الإسلامي بوضوح التزامها في هذا الصدد، وهي تولي أهمية كبيرة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، خاصة وأن عددا كبيرا من الدول الأعضاء فيها قد شهد وقوع هجمات إرهابية. وندعو في ذلك الصدد إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك اعتماد اتفاقية بشأن هذه المسألة. وقد شارك بلدنا مؤخرا، بصفتنا رئيس بلدان حركة عدم الانحياز، في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في تشرين الأول/

ومنظمة التعاون الإسلامي في مجال التصدي لأيديولوجية التطرف المؤدي إلى الإرهاب.

وأتوجه كذلك بالشكر إلى المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة.

وفي هذا السياق، نؤكد على النقاط التالية اللازمة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في مجال التصدي لأيديولوجية التطرف المؤدي إلى الإرهاب.

بادئ ذي بدء، يتعين، لكي يكون تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي فعالاً، تحسين التنسيق القائم بين أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والوصول به إلى أعلى المستويات.

ثانياً، ضرورة وجود استراتيجية شاملة للتصدي لأيديولوجيات الإرهاب. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة اشتراك منظمة التعاون الإسلامي في صياغة وتنفيذ الإطار الدولي الشامل للتصدي لرسائل الجماعات الإرهابية المطلوب بموجب البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن S/PRST/2016/6.

ثالثاً، أهمية إجراء تنسيق دوري بين الأجهزة المعنية في كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي - وبشكل خاص بين أمانة المنظمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب - وذلك بهدف تحديد الأولويات والوقوف على التحديات وأوجه التعاون الممكنة في إطار التصدي لأيديولوجيات الإرهاب، بما في ذلك سبل تقديم الدعم الفني للدول الإسلامية وبناء قدراتها في هذا الخصوص. ولجعل تلك الدول أكثر قدرة على التنفيذ الفعال والكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وقرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

تؤمن مصر بأنه يتعين على المجتمع الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة، اتباع نهج شامل متناسق وعملي من أجل مكافحة الإرهاب والتصدي لأيديولوجياته، يعتمد بشكل أساسي على الشراكة مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى الجهود المبذولة بالفعل على تلك المستويات، وذلك في إطار القانون الدولي، أخذاً في الاعتبار أن التصدي لأيديولوجيات الإرهاب أمر سوف يستمر لسنوات.

هذا وتأتي جهود الدول الإسلامية في طليعة جهود مكافحة الإرهاب، حيث اتخذت تلك الدول بالفعل خطوات عديدة من خلال منظمة التعاون الإسلامي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر، اعتماد معاهدة مكافحة الإرهاب عام ١٩٩٩، واستصدار عدد من القرارات والوثائق الهامة الخاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف المؤدي إلى الإرهاب، واعتماد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ الذي يتضمن أولويات تشمل مكافحة الإرهاب والتطرف والتصدي لاستخدام وسائل الاتصالات والتواصل الاجتماعي لأغراض الإرهاب، فضلاً عن إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للحوار والسلام والتفاهم بمقر المنظمة، وهو المركز الذي يقوم من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بدحض رسائل التطرف المؤدي إلى الإرهاب.

وكما هو معلوم للجميع، فإن تعزيز التعاون والشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي أمر حتمي وضروري، خاصة وأن منظمة التعاون الإسلامي هي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها ٥٧ دولة توجد في أربع قارات، وفي ضوء الخبرة الكبيرة التي

وسيرتكز بياني أساسا على الأفكار التي تشاطرها معنا الأستاذ سليمان بشير دياغني. وأود على وجه الخصوص أن أؤكد على التشديد الذي أولاه لقضايا التعددية والتنوع ودور التعليم. نحن نعتقد اعتقاد راسخا بأن الأيديولوجيات المتطرفة تجري مكافحتها بالحرية والتسامح. إنني أنحدر من بلد يولد فيه الناس ويعيشون أحرارا حيث حرية الفرد هي أساس المجتمع. نحن، الرجال والنساء، أحرار في الاختيار في ظروف من المساواة التامة دون فرض أي قيود علينا. نحن، الرجال والنساء، نختار أساليب حياتنا وتعليمنا. نحن ننتخب حكوماتنا تتمتع بالشرعية حصرا من خلال ممارسة التصويت الحر للمواطنين. نختار أدياننا أو نختار عدم اعتناق دين. وفي هذا الصدد، ينص دستور أوروغواي، في المادة ٥، على التمتع بحرية بجميع المعتقدات الدينية في أوروغواي. الدولة لا تؤيد أي دين. أماكن العبادة لمختلف الأديان معفاة من الضرائب. وهذا هو السبب في أن المرء في بلدي كثيرا ما يجد الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية والمعابد التوفيقية بجوار بعضها البعض. الناس أحرار في اختيار مكان العبادة ولا تحتاج إلى إذن من الحكومة. الممارسة الدينية هي الاختيار الشخصي للفرد والدولة لا تتدخل ولا يمكنها أن تتدخل بأي شكل من الأشكال.

وحتى في ظل هذه البيئة من التسامح الديني، فإننا عرضة لخطر إطلالة التعصب برأسه القبيح. ولمنع هذه النتيجة، يضطلع التعليم، حيث يتمتع الفتيان والفتيات، الرجال والنساء بفرص متساوية للحصول عليه، بدور بالغ الأهمية. التعليم أمر حيوي من أجل تعزيز فهم التعددية والتنوع والتسامح. ويبدأ الدفاع ضد الأيديولوجيات المتطرفة داخل مجتمعات كل منا من خلال مكافحة التعصب وتعزيز الحرية. ولا شك في أنه على الصعيد الدولي، هناك أيضا دور رئيسي يضطلع به التعاون بين الدول

رابعا، أهمية زيادة التنسيق والتعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في تناول كل أسباب التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، وبشكل أخص كراهية الإسلام، وغير ذلك من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤدية إلى التطرف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك استمرار الاحتلال الأجنبي.

خامسا، ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لوقف عمليات التحريض على الإرهاب. ودحض رسائل الجماعات الإرهابية، خاصة من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت، مع احترام القانون الدولي ومبدأ حرية التعبير وحقوق الإنسان. وإمكانية النظر في هذا الصدد في تطوير حملة مشتركة للرد على الرسائل المضللة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية للترويج لنفسها وتجنيد أتباع لها، مع الاستعانة في ذلك بأشخاص ورموز دينية مؤهلة ومحل ثقة.

سادسا وأخيرا، أهمية تبادل الرؤى بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لزيادة وتنويع مصادر التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع في إطار جهود التصدي لأيديولوجيات الإرهاب.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وأشيد بالسنغال على المبادرة بتيسير عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، والتي تركز على مجال مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة. كما أننا ممتنون جدا لكم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية (S/2016/965، المرفق). ونشكر أيضا الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف ينتشا، والأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حميد أوبيلويارو، والأستاذ بجامعة كولومبيا، والسيد سليمان بشير دياغني، على عروضهم.

الفاعلة غير الحكومية في مكافحة التطرف العنيف. وكان ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام. وللمرة الأولى، تم الاعتراف بالحاجة إلى مكافحة التطرف العنيف في قرار لمجلس الأمن وتحديد عنصر أساسي من الحل. وبعد ذلك، في كانون الثاني/يناير من هذا العام، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة خطة عمل لمنع التطرف العنيف، تضمنت توصيات حكيمة تستحق التنفيذ، مثل الدعوة إلى وضع خطط عمل وطنية وإقليمية من أجل منع التطرف العنيف. وفي تموز/يوليه الماضي، قامت الجمعية العامة أثناء استعراضها الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بحثت الدول على الاتحاد ضد التطرف العنيف، كلما كان مؤدياً إلى الإرهاب.

وترحب الولايات المتحدة بالخطوات التي اتخذتها منظمة التعاون الإسلامي من أجل الشراكة مع الأمم المتحدة في تلك الخطوة، إلى جانب المنظمات الأخرى. ونقدّر بيانات الدعم التي أدلت بها منظمة التعاون الإسلامي في ١٦ كانون الثاني/يناير و ٨ نيسان/أبريل لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وأود أن أبرز بصفة خاصة إثمار التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في الجمع بين مجموعة متنوعة من علماء الدين والأكاديميين والمسؤولين الحكوميين والخبراء في مجال التعليم ومنع التطرف العنيف لمناقشة أفضل الممارسات ودور التعليم الديني في تعزيز السلام. ومن ثم كيف يمكننا أن نبني على ذلك العمل الأخير من جانب الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لإنشاء شراكة استراتيجية أقوى؟

وتمثل أحد السبل في إنشاء منسق رفيع المستوى لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن شأن هذا المنسق تحسين الاتصال بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن مسائل مكافحة الإرهاب، والتحدّث على نحو موثوق من جانب الأمم المتحدة بصوت واحد

والمؤسسات في الإطار الواسع لمكافحة الإرهاب في هذه الحقبة من العولمة الكاملة.

وفي إطار هذا التعاون، فإن تنسيق جهود الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي يتسم بأهمية حيوية. ونرحب مع الارتياح الكبير بحقيقة أنه في البيان الختامي لمؤتمر القمة الثالث عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في اسطنبول يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل، أشادت منظمة التعاون الإسلامي بتعاونها المتنامي مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك، ضمن منظمات أخرى، الأمم المتحدة. وفي تلك المناسبة، كررت منظمة التعاون الإسلامي أيضاً الإعراب عن دعمها الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وهو ما نعتبره علامة إيجابية جدا.

وعلى نفس المنوال، فإن تصميم أعضائها على البقاء متحدين في مكافحة الإرهاب وإعادة التأكيد على أهمية معالجة أسباب التطرف العنيف بطريقة كلية دليل على العمل المشترك والشامل، الذي نشيد به، ونحن نشجع الأطراف على المحافظة على مسار ثابت في هذا الصدد. يجب كسب معركة الأفكار عن طريق التشديد على قيم التعايش السلمي والتعددية والإدماج الاجتماعي وحرية الرأي.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الأمين العام المساعد، السيد ميروسلاف ينتشا، والأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حميد أوييلويارو، والسيد سليمان بشير دياغني على الانضمام إلينا.

تأتي مناقشتنا اليوم في وقت مناسب. فخلال العامين الماضيين، أظهرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استعداداً غير مسبوق للتعاون بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دعا القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الدول إلى إشراك المجتمعات المحلية والعناصر

مما لدينا بصفتنا مسؤولين في الحكومة بشأن هذا الموضوع. وعموماً، فهم يدافعون بصورة أفضل منا عن الاعتدال والتفاهم والسلام. وينبغي أن نضمن لتلك الأصوات الحرية والحيز والثقة للتعبير عن نفسها.

ثالثاً، يجب علينا أن نعيد تكريس أنفسنا للعمل على مكافحة التعصب والتمييز ضد أي جماعة دينية، بمن في ذلك المسلمون، في كل بلد من بلداننا. وهنا في الأمم المتحدة، كثيراً ما نشدد جميعاً ونعيد التشديد على أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية، لكننا لسنا الجمهور الذي نحتاج إلى إقناعه. ويجب أن نواصل القيام بكل ما في وسعنا لنقل تلك الرسالة داخل مجتمعاتنا. وفي عام ٢٠١٥، في مؤتمر قمة البيت الأبيض بشأن مكافحة التطرف العنيف، أشار الرئيس أوباما إلى أن أعمال عنف غير مبررة قد ارتكبت في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم على يد أناس من مختلف الأديان وأنها لا تقتصر على أي جماعة أو منطقة جغرافية أو فترة زمنية. وهذا المبدأ جزء أساسي من الاستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة في مكافحة التطرف العنيف. ويجب ألا نفقد الزخم الذي بنيناه هنا في الأمم المتحدة في شراكة مع منظمة التعاون الإسلامي وجماعات أخرى وفي دولنا ومجتمعاتنا إزاء مكافحة التطرف العنيف.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نشكر وفد السنغال على عقد هذه الجلسة الهامة جداً اليوم. تدعو روسيا بقوة إلى بناء وتعميق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بلدان تعتنق شعوبها القيم الروحية والأخلاقية المشتركة. وينبغي أن يضطلع هذا العامل الموحد بدور مهم بشكل أساسي في حل العديد من المهام المعقدة التي يواجهها المجتمع الدولي. وأولاً وقبل

باسم العديد من كيانات الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة التطرف العنيف. ويمكن للمنسق أن يكون صلة وصل بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي على نحو أكثر فعالية مما هو ممكن ضمن الإطار الحالي، الأمر الذي يمكن أن يعود بالفائدة على كلا المنظمتين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنسق تسخير إمكانات فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتقديم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وبناء على ذلك، فإننا نحث جميع الدول، ولا سيما الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على الإعراب عن تأييدها للأمين العام المقبل وفريقه الانتقالي. وليس هناك أي خطوة عدا ذلك يمكنها أن تفعل المزيد لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

وثمة وسيلة أخرى لتعزيز الشراكة الاستراتيجية هي أن نحدد التزامنا بالتمسك بحقوق الإنسان في جميع أنشطتنا لمكافحة التطرف العنيف. ومن السهل علينا جميعاً أن نقول إننا نحترم حقوق الإنسان ونعززها في سياق جهودنا لمكافحة التطرف العنيف، ولكن ما يهم هو ما إذا كنا فعلاً نحمي هذه الحقوق في الممارسة العملية: الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ومن الحيوي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي تكريس حقوق الإنسان في استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف واتخاذ إجراء عندما لا تقوم الدول بذلك.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الحقوق مهمة في جوهرها لأن شعبنا - وجميع الناس - يستحقونها. ولكن هذه الحقوق هامة أيضاً من الناحية العملية، بل ضرورية، من أجل النجاح في مكافحة التطرف العنيف. إن الأصوات من خارج الحكومات، من المجتمع المدني ونشطاء المجتمعات المحلية وقادة الشباب، كثيراً ما تكون ذات مصداقية مع أقرانها، من مواطنيهم، أكبر

لمكافحة الإرهاب. والوقاية أيضاً مهمة لمنع نزعة التطرف والظواهر الإرهابية. ومع ذلك، فقد ينتهي بنا الأمر بإرباك المجتمع الدولي وحرفه بعيداً عن المهمة الرئيسية للقضاء على الإرهاب.

ومن المهم الآن أن نعترف بالدور الحيوي للدول وسلطاتها المختصة في مكافحة الإرهاب في أراضيها وفي إطار جهود التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر حقيقة أننا أحرزنا التزاماً رئيسياً بمنع التطرف العنيف. إن إزالة الإرهاب الدولي من الإطار القانوني الدولي هو أمر غير مقبول.

فهذا يقوض الهيكل العالمي لمكافحة الإرهاب، ويؤدي أحياناً إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد قدمت روسيا مشروع قرار إلى مجلس الأمن بشأن مكافحة الفكر الإرهابي، بهدف إيجاد معارضة حقيقية وفعالة للترويج للأفكار الإرهابية، بما في ذلك عن طريق الإنترنت.

إن المضمون الفكري الزائف تحت غطاء الإسلام الذي ينشره الإرهابيون يشكل خطراً على البلدان الإسلامية في المقام الأول. ويجدون الأمل في أن يشاطر العالم الإسلامي روسيا وجهة نظرها بشأن الحاجة الملحة إلى تنفيذ وتعزيز نهج مجلس الأمن، والأمم المتحدة ككل، لكبح الإرهاب والحد من انتشار أفكاره وتغذيته لترعة التطرف في أوساط السكان، ولا سيما الشباب. ونأمل أن يفكر شركاؤنا في مشروع القرار الذي اقترحنه وأن يقوموا باعتماد مبادرة روسيا.

وتؤيد روسيا توطيد الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التهديد المشترك الذي يواجهنا جميعاً. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إليه ينبغي أن تُبنى على أساس متين من القانون الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن نقدم الدعم المستمر إلى حكومات العراق وسورية ومصر والأردن ولبنان والبلدان الأخرى في المنطقة في مناهضتها للإرهابيين. ومن أجل النجاح في مكافحة

كل شيء في منع نشوب النزاعات والوساطة والتسوية الدبلوماسية السياسية، حيث إمكانات المنظمة مطلوبة بلا شك. واليوم، يجتاز العالمان الإسلامي والعربي فترة من الاضطرابات الكبرى، التي كثيراً ما تقترن بالصراع الدموي. ومساعدة شعوب المنطقة على الخروج من هذه الفترة المظلمة ليست مسؤولية مجلس الأمن فحسب بل واجباً عاماً حيث منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، مدعوة إلى الاضطلاع بدور فريد. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك، سواء في المجلس أو في منظمة التعاون الإسلامي، هو تجميع جهودنا لمواجهة الإرهاب. ودعا رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوتين، في البيان الذي أدلى به في الدورة السنوية السبعين للجمعية العامة إلى إنشاء ائتلاف واسع النطاق لمكافحة الإرهاب (انظر A/70/PV.13). إنه من المهام الملحة التي ينبغي التصدي لها.

ونحن مقتنعون بأن العنف لا يمكن تبريره بأي ذريعة دينية وأن أعمال الإرهابيين، أينما كانت وأياً كان مرتكبوها، ينبغي أن تُدان. وينبغي التصدي بقوة لأي شكل من أشكال الدعم للأنشطة الإرهابية. وينبغي ألا نحاول التمييز بين الإرهابيين الصالحين والإرهابيين الطالحين - بين إرهابيي بلد ما وإرهابيي بلد آخر. إن التهديد المتزايد من الجماعات المتطرفة والإرهابية مثل الدولة الإسلامية يشكل تحدياً مباشراً للمجتمع الدولي بأسره، وعلى رأسهم شركاؤنا في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي الآونة الأخيرة، تغير سياق مكافحة الإرهاب إلى حد كبير. فمن ناحية، هناك النمو المستمر في التهديد الإرهابي العالمي. ويجب أن تكون وثائق الأمم المتحدة الهامة، مثل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، محددة بوضوح الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى التطرف العنيف الذي يجري بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تركيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وهو جزء من الجهود المبذولة

٢٠ مليون مسلم، يحظى بمركز المراقب في المنظمة ويلتزم بالتطوير التدريجي للتعاون مع الدول الأعضاء في المنظمة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في العالم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد ماليزيا بمبادرة السنغال في عقد جلسة اليوم. ونود أن نشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والسيد حميد أوبلويرو، الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، والسيد سليمان بشير ديان، الأستاذ في جامعة كولومبيا، على مشاركتهم وبياناتهم.

إننا نؤمن بأن المبادرات المتعلقة بمنع الفكر المتطرف ومكافحته والتي تركز على كل من منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة تتطلب شراكة مبسطة من أجل تقديم مساهمة أكثر إيجابية وفعالية لصون السلم والأمن الدوليين. وفي سياق تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمة من أجل كبح الفكر المتطرف، من المهم عدم الربط بين الإرهاب وأي دين. فقد خلق ظهور كراهية الإسلام واقعا زائفا مريحا يدعم خطط الإرهابيين، مما يمكن من أن تسود عقلية مضللة حيث يستسلم الناس لاستجابات غير منطقية للإرهاب ويربطون بين الإرهاب والدين. ولهذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج الزيادة في مشاعر كراهية الإسلام التي أدت إلى تهمة المسلمين وعزلهم وإلى التمييز ضدهم على أساس دينهم. وينبغي ألا يكون المسلمون ضحية مرتين، الأولى جراء الهجمات الإرهابية، والثانية بسبب الاستجابات السياسية لهذه الهجمات.

ويجب أن تقوم جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفكر المتطرف على استيعاب ثقافة السلام والتسامح والتفاهم في عقول الأشخاص قليلي المنعة أمام الجماعات الإرهابية، والذين تستهدفهم تلك الجماعات، ولا سيما الشباب. وهذه الجهود تتطلب التزاما مستمرا وجهدا حازما وتركيزا ثابتا من جانبنا. وتمثل معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب أمرا حيويا بالنسبة

الإرهاب، من الضروري أن نعطي الأولوية للاهتمام ليس بالتهديد العسكري الذي تشكله الجماعات الجهادية فحسب، بل وبالأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهورها أيضا. إن السبيل الوحيد لكي نتمكن من التعامل مع التناقضات المتراكمة يتمثل في بذل جهود موحدة للمجتمع الدولي بأسره، من خلال تعميق حوارنا وشراكاتنا، مع احترام حق الشعوب في الحفاظ على هويتها الثقافية والدينية والحضارية. ويتطلب ذلك تحليلا شاملا، من الضروري أن ننظر في سياقه في أوجه الترابط بين جميع المشاكل الأكثر حدة - القديمة والجديدة - التي تعاني منها المنطقة. ونود أن نذكر بأن السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، دعا في جلسة لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.7774) إلى إجراء استعراض شامل للحالة في الشرق الأوسط.

ونحن ننطلق من افتراض أن أي نزاع، سواء في سورية أو ليبيا أو العراق أو اليمن أو في منطقتي الصحراء والساحل أو في أي جزء آخر من العالم طالت معاناته، لا يمكن تسويته عن طريق حل عسكري. ولا يمكن التوصل لاتفاق وتحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف الحاسمة لنجاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الواقعة في مناطق نزاع إلا من خلال إجراء حوار وطني واسع النطاق بمشاركة كل الجماعات العرقية والدينية والسياسية ووحدهما في مكافحة الإرهاب. وينبغي أن نؤكد بوجه خاص أن الأزمات التي اندلعت في الآونة الأخيرة ينبغي ألا تحول مهمة تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مسألة من المرتبة الثانية في سلم الأولويات.

وينبغي أن تستند هذه التسوية إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وبطبيعة الحال، مفهوم الدولتين - فلسطين وإسرائيل - اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

إن العلاقة بين روسيا ومنظمة التعاون الإسلامي تقوم على الحوار والاحترام المتبادل. وبلدنا، وهو موطن لأكثر من

ويسرنا أيضاً أن نرى استمرار التأزر بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي من خلال التعاون المستمر المعرب عنه في هذه السنة، وعلى نحو ما برهن عليه في هذا العام الإعراب عن الدعم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف في بيان منظمة التعاون خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر.

وتتطلع ماليزيا إلى الجهود التي أطلقتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لإنشاء مركز للإرسال يهدف إلى التصدي لخطاب الإرهابيين من خلال نشر رسائل مضادة على مواقع التواصل الاجتماعي وتوضيح التفسيرات الحقيقية للقرآن والحديث بشأن المواضيع العقائدية وفضح مكائد الجماعات المتطرفة المنحرفة التي تنشر الكراهية والإرهاب والعنف. وينبغي لمركز الإرسال التابع للمنظمة أن يقوم، قدر الإمكان، بتنسيق أنشطته ورسائله مع المراكز المماثلة الأخرى، بما في ذلك مركز "صواب" ومقره أبو ظبي ومركز الرسائل المضادة الرقمية الإقليمي في جنوب شرق آسيا ومقره كوالالمبور، والذي أنشئ في تموز/يوليه.

ومن الضروري إتاحة المعلومات والإيضاحات المتعلقة بالقيم الإسلامية الجوهرية، المتمثلة في السلام والتسامح والاعتدال وغيرها، لأوسع جمهور ممكن.

وبالإضافة إلى ذلك، من شأن التعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أن يسهم في صياغة رسائل ذات صلة بشأن سياسات وتدابير تنفيذية فعّالة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تخاطب جمهوراً أوسع. وبذلك، يمكن لوحدة السلام والأمن والوساطة التي أنشأتها منظمة التعاون الإسلامي حديثاً أن تستفيد أيضاً من توثيق التفاعل مع وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة

لوضع استراتيجية فعّالة وذات أهمية محورية لمواقف منظمة التعاون الإسلامي بشأن هذه المسألة. فهذه الأسباب الكامنة قد تنشأ عن مسائل من قبيل طول أمد الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين والحوكمة غير الشاملة وعدم قيام المؤسسات بوظائفها والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكلها أمور تولد الغضب والإحباط واليأس وقد أثبتت أنها أداة قوية لتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وبالتالي، ومن أجل تحقيق مبدأ التكامل في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي بشأن إعداد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن ننظر في زيادة السياسات القائمة على أساس الحوار والإدماج الاجتماعي والاقتصادي وعدم التمييز، دعماً لجماعات الأقليات. وتؤمن ماليزيا بأن استكشاف أوجه التأزر بشأن هذه السياسات سيعود بفوائد مستدامة وطويلة الأجل على المجتمعات التعددية.

وقد وفر كل من منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة للمجتمع الدولي قائمة شاملة من الصكوك وخطط العمل والوثائق باعتبارها مبادئ توجيهية للاضطلاع بدور فعال في مكافحة الإرهاب والتصدي للفكر المتطرف. ونتمن تبسيط الأهداف والبرامج المشتركة لمنظمة التعاون والأمم المتحدة من أجل معالجة الأبعاد العديدة للفكر المتطرف. والتوصيات المقدمة، والتي تشمل تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات ووضع قائمة مراسلة إقليمية بجهات التنسيق وإنشاء مراكز للإنذار المبكر لتبادل المعلومات بشأن أنشطة المتطرفين الذين يمارسون العنف، يمكن أن تكون فعّالة عند تنفيذها في إطار من التعاون البناء مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية. ومن شأن الاستغراق الشديد في مناقشة المسائل والتدبير في ما ينبغي لنا عمله أن يقوض برنامجنا؛ ولكن ينبغي لنا أن نعمل الآن وأن ننفذ تلك التدابير في أقرب وقت ممكن.

ومؤسسات وكيانات، في تقرير صدر مؤخراً، إلى أن الحجم الإجمالي للدعاية الإلكترونية للتنظيم قد تراجع. وهذا يشكل خطوات إلى الأمام جديرة بالتنويه.

لكنّ الواقع يُرغمنا على الاعتراف بأنّ تنظيم داعش ما فتئ يمارس تأثيراً كبيراً على عدد من الأفراد، ولا سيما الشباب، في بلدان عديدة - وبلدي ليس استثناءً لذلك. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لمكافحة هذه الظاهرة. إذ إنّ دعاية الجماعات الإرهابية، وبخاصة داعش، تسعى إلى اجتذاب مجنّدين مستقبلاً باستغلال الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الدوافع النفسية، القوية بشكل خطير. وقد أوضح الخبراء الذين درسوا الموضوع بجلء أنه ليست هناك مواصفات محددة لمجنّد محتمل، ولا يوجد أي توضيح بسيط للأسباب التي تجعل الأفراد يقررون، بسرعة مذهلة أحياناً، الانضمام إلى جماعة إرهابية. فالأسباب عديدة ومعقدة، تجمع بين العقليات الجماعية والمسارات الفردية والتاريخ الطويل والتجارب الشخصية والمسائل الأمنية وتلك المتعلقة بالجغرافيا السياسية والعدالة والصحة العقلية.

والقائمون على التجنيد يستقطبون الشباب باستغلال شعورهم بالظلم والتمييز. وهم يبتزّون حاجتهم إلى المال والتقدير، ويعدونهم بأنهم سيدافعون عن مثل أعلى وقضية، فيما لا يجدون في الحقيقة سوى الاستبداد والوحشية والموت. وهم يستخدمون السطوة المذهلة للصور في مباغثة عقول أهدافهم والتحكم بها حتى أنهم يلجأون، عند الاقتضاء، إلى الأساليب المعروفة لغسل الأدمغة، بحيث يجعلون من يستهدفونهم يرفضون البيئات الأكاديمية والمهنية وحتى الأسرية التي ينتمون إليها. وهم فعّالون بشكل خاص في بيئتين: عبر شبكة الإنترنت وفي السجون. وعقيدة الفوضى لديهم هي جوهر الدعاية الإرهابية، وهم يستخدمونها لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في

ومن الدروس المستفادة من تجاربهما عبر الحوار وتبادل الآراء المتواصلين.

في الختام، تود ماليزيا أيضاً توجيه التحية إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة على مبادرتهما لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبصفتنا عضواً في تلك المنظمة، فإننا نؤكد أقصى دعمنا لها بغية ضمان نجاح تلك المبادرات. ونحن ماضون في الدعوة إلى الدعم الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمواصلة العمل بفعالية مع الأمم المتحدة لضمان نجاح هذه المبادرات.

السيدة غيغن مُحسِن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على بيانهم التنويرية. وأشكر أيضاً السنغال على أخذ المبادرة بعقد هذه الجلسة مع منظمة التعاون الإسلامي بشأن مسألة تحظى بهذا الاهتمام المتبادل - أي مكافحة التطرف العنيف. إنها مسألة في جوهر اهتماماتنا المشتركة، وهي تؤثر على جميع مجتمعاتنا بصرف النظر عن هويتها الثقافية أو موقعها الجغرافي. ومع ذلك، فإنه يتعيّن علينا فهم المسألة والاستجابة بصورة ملائمة، كما أوضح مقدمو الإحاطات الإعلامية. فالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي هامٌّ على جميع الجبهات، ولا سيما من منظور الحاجة إلى التعددية والوعي البيئي.

وأود أن أبدأ بالجوانب الإيجابية بتسليط الضوء على النجاحات الكبيرة التي شهدناها في هذه السنة في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق وسورية. فقد أشار فريق الرصد التابع للجنة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٥٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات

بث الرعب في أوساط الأغلبية وتجنيد مقاتلين جدد من أبناء الأقليات المقيّدة.

أود الانتقال الآن إلى نقطة عريضة ثانية. إن كل دولة ومنظمة إقليمية تواجه هذا التهديد الكبير لها دور يتعين أن تؤديه للقضاء على هذه العملية الواسعة للتجنيد. وعلى خلفية الحالة الراهنة، يصبح تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي حاسماً أكثر من أي وقت مضى. وقدم سفير إسبانيا في وقت سابق مقترحات عديدة ومثيرة للاهتمام جداً على هذا المنوال، موضحاً كيف يمكننا تعزيز هذا التعاون والذي يمكن أن يساعدنا على أن ندرك بشكل أفضل العوامل التي تُفضي إلى التطرف العنيف والإرهاب، فضلاً عن تحسين عملنا الجماعي في مكافحة خطر الإرهاب. وبطبيعة الحال، يجب علينا - وهذا أساسي - أن نكون حذرين حتى لا نثير أقاويل كاذبة. إن المسلمين هم الضحايا الرئيسيون للإرهاب.

وتتشاطر مؤسستنا أهدافاً مشتركة. ويدعو برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥، الذي اعتمد في مؤتمر قمة المنظمة في اسطنبول في نيسان/أبريل، وخطة عمل سابقة مدتها ١٠ سنوات إلى تعزيز دور المنظمة في مسائل منع نشوب النزاع وبناء الثقة وحفظ السلام وحل النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع في دولها الأعضاء، فضلاً عن حالات النزاع التي تشمل طوائف مسلمة.

وتتشاطر مؤسستنا أهدافاً مشتركة. ويدعو برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥، الذي اعتمد في مؤتمر قمة المنظمة في اسطنبول في نيسان/أبريل، وخطة عمل سابقة مدتها ١٠ سنوات إلى تعزيز دور المنظمة في مسائل منع نشوب النزاع وبناء الثقة وحفظ السلام وحل النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع في دولها الأعضاء، فضلاً عن حالات النزاع التي تشمل طوائف مسلمة.

واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف وتوفيران إطاراً متميزاً للتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي. وكما أوضحت الجمعية العامة في حزيران/يونيه، يجب إعطاء الأولوية، من الآن فصاعداً، لتنفيذ التوصيات الأساسية في خطة العمل. وتقع المسؤولية، أولاً وأخيراً، على عاتق الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، ولكن الأمم المتحدة ستكون موجودة لمساعدتها في إعداد أطر معيارية أو لتعزيز أنشطة بناء القدرات

التنفيذية. ويمكن أيضاً لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن يتحمل جزءاً من عبء تعزيز ذلك التعاون.

أخيراً، ونحن نعزز التعاون بين الدول وبين المنظمات، يتعين علينا أن نواصل الجهود لمكافحة دعاية الإرهابيين بمساعدة القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الفاعلة على أرض الواقع، والتي تُسهم في إيجاد مجتمعات مدنية واثقة بنفسها ومجتمعات تتسم بالتنوع والديمقراطية ويمكنها خلق وظائف لشبابها.

إن فرنسا متمسكة بشدة بجزية الفكر والتعبير، وتدرك مدى ارتباطهما العميق بجزية الديانة والحريات الأساسية الأخرى، التي تمهد السبيل لاحترام التعددية وآراء الآخرين. وهذه المبادئ يجب أن تكون القوة المحركة وراء تعاليمنا وأعمالنا وممارساتنا. وإنني أؤيد تأييداً كاملاً ما قاله السيد ديان في هذا السياق بشأن الحاجة الملحة إلى زيادة تفهمنا وتمسكنا بالتعددية.

ويجب أن نكافح الإرهاب ودعايته القائمة على الكراهية بإصرار لا يلبس وبالوسائل الضرورية والتناسبة والترسانة الكاملة من القوانين، مع الاحترام الكامل للحريات الأساسية. هذه هي حقوق الإنسان ذاتها التي يتمنى الإرهابيون تدميرها لأنها الركن الركين للديمقراطياتنا. وفرنسا ستواصل مساهمتها الكاملة في تلك المساعي.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر السنغال على تنظيم هذه المناقشة، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على بيانهم الهامة. لقد تضمن البيان الرئاسي S/PRST/2013/16 الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، تقديرًا طال انتظاره للدور المتنامي لتلك المنظمة في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن إمكانية تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في هذه الجهود.

التعاون مع المنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين في دعم تلك الجهود. ومنظمة المؤتمر الإسلامي شريك طبيعي في ذلك الصدد.

ومن خلال وحدة السلام والأمن والوساطة فيمنظمة التعاون الإسلامي، دعمت المنظمة جهود الوساطة في أفغانستان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وكذلك في تايلند والفلبين في منطقتنا - على سبيل المثال لا الحصر. وتضيف منظمة التعاون الإسلامي إلى تلك الجهود سلطة فريدة وقدرة على التواصل والعمل مع المجتمعات المحلية وحشدها والزعماء الدينيين في قضية السلام. ونشجع منظمة التعاون الإسلامي على مواصلة ذلك العمل الهام وتوسيع نطاقه.

ولا تتجلى هذه الحاجة بشكل أكبر إلا في الجهود الرامية إلى وقف القتال والمصالحة ورأب الصدع بين الطوائف الإسلامية في سورية والعراق واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا بد من تشجيع القيادات السياسية والعسكرية والدينية لتلك البلدان ودعمها في جهودها الرامية إلى إنهاء معاناة شعوبها بما في ذلك إظهار القيادة وصنع القرارات السياسية الصعبة اللازمة للمساعدة على إنهاء تلك النزاعات والتوصل إلى حل سلمي. والمجتمعات المحلية المتضررة ستكون بحاجة إلى المساعدة في إيجاد طرق للعيش في سلام مع بعضها البعض مرة أخرى. إن لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الوسطاء الدوليين، دورا هاما في دعم تلك الجهود. ونرحب بمشاركتها في عمل الفريق الدولي لدعم سورية وجهود الوساطة التي تبذلها في العراق.

ثانيا، نشيد بالإسهام الهائل الذي قدمته العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إدارة تدفقات اللاجئين العالمية غير المسبوقة التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا. فخمسة بلدان من البلدان الستة التي تستضيف أكبر مجموعات من اللاجئين دول أعضاء فيمنظمة التعاون الإسلامي وتضيف بشكل

وبعد ثلاث سنوات، لم تكن الحاجة أكبر قط إلى بناء شراكة قوية بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. والسنوات القليلة الماضية كانت قاسية على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. فالعديد من البلدان التي تضم أعدادا كبيرة من المسلمين تعاني عدم الاستقرار، وفي بعض الحالات، نزاعات داخلية عنيفة. وفي بيئات عديدة، أُطلق عدم الاستقرار ذاك العنان لتوترات طائفية تستغلها الجماعات الإرهابية العنيفة لإثارة الكراهية والانقسام. وقد أُثرت العداوة بين طوائف عرقية ودينية عاشت معاً في سلام على مدار قرون عديدة. وهذا يمزق النسيج الاجتماعي لمعظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بشكل خاص. وهو يسهم في نزوح السكان بما لذلك من تداعيات مثيرة للقلق على استقرار وتماسك العديد من الدول في المستقبل. وقد وصلت أصداء تلك الحالات من التوتر والتعصب أيضاً إلى بلدان تبعد كثيرا عن مراكز الديانة الإسلامية.

ومنظمة التعاون الإسلامي دور هام في مجابهة رسائل الكراهية تلك وفي إخماد جذوة النزاع وفي تعزيز التعافي والمصالحة والتفاهم.

إن مكانة منظمة التعاون الإسلامي في العالم الإسلامي وفهمها العميق للسياق الديني والثقافي للمجتمعات الإسلامية يجعلها في موقف فريد يمكنها من تعزيز السلام والمصالحة عن طريق إبراز أصوات التسامح والاعتدال. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات يمكن فيها لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن يعضد قدراتهما على دعم السلام والأمن الدوليين.

أولا، نرحب بجهود منظمة التعاون الإسلامي خلال العقد الماضي من أجل تعزيز قدرتها على المساهمة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وما فتئت نيوزيلندا تدعو باستمرار إلى زيادة تركيز الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وتعزيز

لمنع التطرف العنيف. وتقدم خطة العمل مخططا هاما وموارد عملية مفيدة للجهات الفاعلة الدولية الأخرى في هذا المجال، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي. ونشجع منظمة التعاون الإسلامي على تعميق تعاونها مع الأمم المتحدة في ذلك المجال. وفي ضوء التحديات العديدة، ترحب نيوزيلندا ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ الذي اعتمد في نيسان/أبريل من هذا العام، والذي يحدد مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز دور المنظمة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام في مرحلة بعد انتهاء النزاع. وتقدم الإجراءات التي اتفق عليها في اجتماع المشاورات بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الذي يعقد كل عامين إطارا مفيدا للمضي في تعزيز الشراكة الاستراتيجية للمنظمة المؤتمر الإسلامي مع منظومة الأمم المتحدة في متابعة تحقيق تلك الأهداف. ونيوزيلندا على ثقة بأن الشراكة يمكن أن تحقق تغييرا عمليا في استعادة السلام والأمن في المجتمعات المسلمة وغير المسلمة على حد سواء في السنوات المقبلة.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد ينتشا والسيد أوبيلويارو على إحاطتهما الإعلاميتين، وخاصة السيد ديانغ على بيانه الزاخر بالمعلومات.

إن المجتمع الدولي يواجه اليوم طائفة واسعة من التحديات مثل الإرهاب والقتل الاجتماعي والاضطرابات السياسية والنزاعات الطويلة الأمد. ويواجه العالم الإسلامي بشكل خاص مسائل خطيرة بما في ذلك انتشار التطرف العنيف. ولذلك من المشجع أن منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بمنع ومكافحة الإيديولوجيات المتطرفة من خلال شراكتها الاستراتيجية مع الأمم المتحدة والجهود الأخرى.

وتعتقد اليابان أن النزاع والتطرف العنيف يتجذران ويتفاقمان من خلال ضعف الحوكمة. ونرى أن العوامل

جماعي أكثر من ٦ ملايين شخص. والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا من بين أكبر الجهات المانحة في المجال الإنساني. كما نثني على الدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي ذاتها في دعم العمل الإنساني في أماكن مثل الصومال ودارفور وكذلك في بعض الدول في الحوار القريب في جنوب شرق آسيا.

ولكن لعل منع ومكافحة التطرف العنيف هو المجال الذي نرى فيه أكبر الإمكانيات والحاجة إلى مساهمة منظمة التعاون الإسلامي في السنوات المقبلة. وتواجه عدة مجتمعات في جميع أنحاء العالم حاليا تحديات قاسية تشكلها القوى المتطرفة التي تعبر عن نفسها بطرق عديدة من الإرهاب والتطرف العنيف، حتى الحركات السياسية والدينية المتعصبة والإقصائية. ويمكن خوض تلك المعارك والفوز بها عن طريق الحوار وإبراز الأصوات داخل الثقافات والمجتمعات المحلية المتضررة التي تجهر بضرورة إحلال السلام.

ونشيد بالتزام منظمة التعاون الإسلامي الذي استمر طويلا بتعزيز التفاهم فيما بين مختلف الأديان والطوائف ونبت جميع أشكال التعصب. ويجب على كل أطراف المجتمع الدولي التي تؤيد الاعتدال والحفاظ على مجتمعات سلمية وشاملة أن تضطلع بدورها في دعم تلك الجهود. وهذا يعني التعاون مع المجتمعات المحلية من أجل منع تطرف شباننا وإعادة تثقيف وإعادة تأهيل الذين يقعون ضحايا للخطاب المتطرف. ويعني مواجهة ودحر سياسة الكراهية والإقصاء في مجتمعاتنا. ويعني العمل معا على الصعيد الدولي لإبراز أصوات التسامح والاعتدال.

ولذلك السبب ما انفكت نيوزيلندا شريكا منتظما لمنظمة التعاون الإسلامي وأعضائها في دعم المبادرات التي تعزز الحوار والتفاهم من قبيل الحوار بين الأديان وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة. ولذلك أيدنا دائما خطة عمل الأمين العام

واليابان على ثقة بأن منظمة التعاون الإسلامي ستواصل القيام بدور نشط في التصدي للتحديات وتسوية النزاعات وبالتالي تعزيز دور بناء الثقة.

أشكر رئيس المجلس على عقد جلسة اليوم التي تتيح فرصة ممتازة لتشجيع منظمة التعاون الإسلامي في مساعيها وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للسنغال.

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على البيانات المقدمة الواضحة على نحو ممتاز.

ولن أعيد تناول إطار آليات وطرائق التعاون المتعدد الأبعاد بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، نظراً إلى الملاحظات التي تم الإدلاء بها. وقد خلصت جلستنا في هذا الصباح إلى أن هذا التعاون، إذا ما نظر إليه من منظور مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة، فإنه يبين أهمية العلاقات بين المنظمين اللتين تتشاطران ذات المثل العليا للسلام والأمن والتنمية، على سبيل المثال لا الحصر.

ويشكل تلاقح الأهداف الأساس للإطار الدينامي للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، والذي يتميز بصفة خاصة بعقد اجتماعات تنسيقية نصف سنوية لأكثر من ٢٥ عاماً، والتي انعقد آخرها في أيار/مايو ٢٠١٦ في جنيف، وأدى إلى اعتماد إطار يحدد جميع مجالات التعاون، وكذلك طرائق وآليات التنفيذ.

وتتضح حيوية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي كذلك في الميدان، حيث تترك هاتان المؤسستان العظيمنتان أثراً إيجابياً جدياً بعملهما بشكل وثيق لاستعادة السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في فلسطين وأفغانستان

الرئيسية اللازمة للمجتمعات المستقرة في العالم الإسلامي، منطقة التنوع الرائع هي الشمول والتعايش. والجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح الإداري وتصحيح الأوضاع المالية العامة تكتسي أهمية أساسية في تهيئة مجتمعات تدار جيداً وشاملة.

ومن المشجع جداً أن تتشاطر منظمة التعاون الإسلامي ذلك الرأي وأنها تضطلع بنهج جامع وشامل في التصدي للتطرف. إن الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز الحوار والتعاون العالميين من خلال معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب يمكن أن تسفر عن تعزيز الاستقرار الاجتماعي ورأس المال البشري وبالتالي التخفيف من خطر التهيمش.

ونعتقد أن منظمة التعاون الإسلامي يمكنها أن تضطلع بدور أكثر أهمية في التعامل مع التحديات الوشيكة التي تواجه العالم الإسلامي اليوم. والإجراءات الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في الميدان وفي دعم عودة وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً تتماشى مع الأهداف المعلنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

إن إسهامات منظمة التعاون الإسلامي في الجهود الإنسانية في اليمن جديرة بالثناء. ويمكن أن تقوم بالمزيد بشأن سورية سواء في المجال الإنساني وفي المجالات السياسية. والجهود الرامية إلى دعم عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين وتحسين العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية تقدم أيضاً فرصاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد الأمر الذي من شأنه بدوره أن يفيد المجتمع الدولي بأسره.

يضم البيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/16) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي العديد من الرؤى التي تظل مفيدة وهامة اليوم. ونرحب بإشارة ممثل نيوزيلندا لتلك الوثيقة.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالتقدم الكبير المحرز على أرض الواقع في مكافحة داعش وبوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والعراق وسورية ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا ومنطقة الساحل، ولكن يجب علينا أن نتفق على أن الأمن وحده لم يعد حلا مناسباً في الجهود الرامية إلى التصدي لآفة الإرهاب. لأنه مهما بلغ عدد الإرهابيين الذين يتم تصفيتهم جسدياً، تبقى الأيديولوجية التي ترتكز عليها أعمالهم حية طالما أنها لم تُدمر. وعلاوة على ذلك، فإن للعلماء والدارسين والمفكرين وغيرهم من التربويين في جميع أنحاء العالم دوراً هاماً في تفكيك تلك الأيديولوجية، وهي المهمة التي تتطلب تفاعلاً دينامياً مع الشباب والمرأة وجميع الفئات الضعيفة، وذلك لنقل رسالة السلام والاعتدال المتضمنة في القرآن الكريم وتعاليم النبي محمد. ويبدو أن تلك الاستراتيجية الوقائية مناسبة جداً وهي لحسن الحظ تحتل مكانة هامة في جدول أعمال منظمينا اللتين جعلتنا الحوار بين الثقافات عنصراً أساسياً.

ويقدم التعاون الوثيق بين منظمة التعاون الإسلامي وتحالف الأمم المتحدة للحضارات دليلاً على تلك العلاقة. ونحن نؤيد الاستراتيجية التي تشدد على تعليم الشباب والنساء وأهمية تحسين وسائل الإعلام في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. فتزويد الشباب والنساء بالمعلومات ذات الصلة سيكون أمراً في غاية الفعالية. ولذلك، فإن السنغال تدعو إلى توسيع نطاق مشاركة الشباب والنساء في تصميم وتنفيذ أي استراتيجيات مستقبلية للتعامل مع آفة الإرهاب لأنهم، الشباب والنساء، هم الأهداف الرئيسية وكذلك الضحايا الرئيسيون. وقد أعلن رئيس السنغال ماكي سال، بصفتة الإضافية رئيساً للجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية في منظمة التعاون الإسلامي، خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر في اسطنبول في نيسان/أبريل، عن إطلاق جائزة دولية لتكريم

واليمن وفي أوروبا وفي البوسنة والهرسك، وكذلك في أفريقيا، في سيراليون ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وليبيا وفي دارفور من بين أماكن أخرى. والأمر الأكثر أهمية في هذا الصدد هو الجهود المشتركة التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في جميع مجالات التعاون الدولي، بما في ذلك مؤسسات مثل منظمة الصحة العالمية، ليس لمكافحة الأوبئة الرئيسية فحسب، بل كذلك في إطار الحوار بين الثقافات ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

وفيما يتعلق بالإرهاب والتطرف العنيف، يرحب وفد السنغال بفعالية التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لا سيما في دعم بناء القدرات الرامي إلى منع ظاهرة التطرف والإرهاب. ويواصل خطاب الإرهاب والتطرف، وللأسف وأفعالهما، زعزعة استقرار مجتمعاتنا بشكل عميق عن طريق إفساد بعض شبابنا، مما يقود مستقبل دولنا نحو طريق مسدود. ويجب أن نسلم بأن النطاق الحالي والأشكال الجديدة للإرهاب يجعلان مكافحة أكثر تعقيداً. وينبغي للدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني تكيف وتنسيق الاستراتيجيات والأساليب المتبعة للتصدي له. ويحتاج العالم الإسلامي، الذي يضم البلدان التي تدفع أفدح ثمن نتيجة للإرهاب، أكثر من أي وقت مضى إلى أن تكون منظمة التعاون الإسلامي صوته. وبالفعل تؤدي أعمال الإرهاب، التي لا يمكن تبريرها، المسلمين وتؤدي على نحو مجحف إلى عدم الثقة بالدين الإسلامي أو حتى إلى الخوف منه. إن السنغال، التي تؤكد مجدداً بشكل رسمي إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، تدحض كذلك، في هذه القاعة تحديداً، أي محاولة لإلصاق الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو حضارة، تماماً كما تدين الرغبة في التلاعب ببعض الفئات المضللة من البشر بهدف تحويلهم إلى كارهين للإسلام.

وأودّ أن أعرب، في ختام هذه الجلسة الهامة جداً، وأيضاً باسم الأمين العام الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف العثيمين، الذي أدى اليمين قبل ساعات قليلة أمام مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، عن خالص تقديرنا وامتناننا للمساهمة العميقة لمقدمي الإحاطات وأفكارهم البناءة والمجدية واقتراحاتهم وآرائهم الاستشارية بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتوسيع وتحقيق التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في جميع المجالات، وخاصة بشأن المسألة الموضوعية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على الصعيد الدولي.

كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية ميروسلاف ينتشا والسيد سليمان بشير دياغني على المدخلات والبصيرة التي أضافها إلى هذه المناقشة. ستؤخذ مختلف الاقتراحات التي طُرحت في هذه الجلسة بالتأكيد في الاعتبار عندما نقوم بتحديث الرصيد المشترك لأنشطة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ومصنوفة إجراءاتنا المشتركة لفترة السنتين الحالية، فضلاً عن الإجراءات التي ستخضعها أمانتنا العامة السخية وبرامج التدخل التي تضطلع بها كل دولة من دولنا الأعضاء. لا شك في أننا ما زلنا ملتزمين بتوطيد وتوسيع العلاقات المزدهرة والممتازة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، لصالح عالم يسوده السلام والأمن.

أخيراً، نظرنا أيضاً في قيمة التبادلات المثمرة التي أجريناها في المجلس، ونحن لهذا الغرض نتطلع بشدة إلى جلسة إحاطة أخرى بشأن المسائل المواضيعية المتفق عليها ذات الاهتمام المشترك على أساس مستمر ومنتظم، ربما مرتين في السنة. وهذا سوف يتماشى مع أولويات الاجتماع التنسيقي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد بالتناوب كل سنتين في مقر كلتا المنظمين، حتى يمكننا أن نستفيد أيضاً من الحكمة التقليدية والجماعية التي تنبع من هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

وسائط الإعلام والإعلاميات والإعلاميين الذين يجسدون التسامح والوئام بين الثقافات من خلال تشجيع الحوار. وأدعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة إلى دعم تلك الجائزة التي ستيسر، بالتأكيد، تشجيع الصحافة على العمل من أجل السلام والاستقرار.

وإذا استطاع التطرف أن يزدهر إلى هذا الحد المقلق، فإن ذلك يرجع إلى أن ظروف انتشاره مهيأة في أوساط الفئات الضعيفة من سكاننا المتأثرة بشدة بالفقر والعمالة الناقصة، مما يؤدي إلى توفير تربة خصبة للإرهاب. ومن مصلحتنا جميعاً أن نعزز استراتيجيتنا في مكافحة الفقر والعمالة الناقصة. ويولي برنامج عمل السنوات العشر الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ أهمية للقضاء على الفقر المدقع في البلدان الأعضاء. وذلك الهدف تتشاطرته الأمم المتحدة وبالتالي، يتطلب منا عملاً منسقاً من أجل مزيد من الفعالية.

في الختام، أشكر المساهمين، الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، اللذين يدركان حجم وتعقيد التحديات، وهو السبب الذي جعلهما يعملان طوال سنين لتعزيز التعاون المنظم والمثمر بين المنظمين. ونحث السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام المعين للأمم المتحدة، والدكتور يوسف العثيمين على المثابرة في القيام بذلك الواجب. وينبغي لنا أيضاً أن نبي على ما قاله السيد سليمان بشير دياغني، وهو تحديداً، استخدام التعليم والنهوض بالتعددية وتعزيز الوعي البيئي في كل مكان وعلى جميع المستويات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطى الكلمة الآن للسيد أوبلويرو لإبداء ملاحظاته على البيانات التي أدلى بها.

السيد أوبلويرو (تكلم بالإنكليزية): إن ملاحظاتي ليست

سوى إعراب عن التقدير.